مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (المعوقات والحلول)
اسم الكاتب: م.م. شهباء حكمت الياس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7787
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Tikrit Journal For Political Sciences

https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i26.220

TJFPS

ISSUE 26

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (المعوقات والحلول)

"Political empowerment of Iraqi women after 2005 (obstacles and solutions)"

Assist.Lect. Shahabaa Hikmat Elias [a]
[a] University of Al Mosul/ College of Political Science / Public Policy Branch

م.م شهباء حكمت الياس [a] *
[a] جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية/
فرع السياسة العامة

Article info.

Article history:
- Received: 20.10.2021
- Accepted :1.11.2021
- Available online :31.12.2021

Keywords:
- Empowerment
- Political empowerment
- Women's political empowerment
- The constitutional and international framework.
- Obstacles
- Solutions

©2021. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: political empowerment is one of the important topics in society, which indicates the importance of political empowerment of women in the exercise of their political role, in a way that achieves progress and reform in Arab societies, and this naturally reflects on the impact of political empowerment on Iraqi women, through strengthening their position and participation in the political field and access To political decision-making positions, and if this indicates anything, then it indicates the desire and ability of Iraqi women to assume the full responsibility entrusted to them in this field as well as their enjoyment of political rights.

Based on this, the issue of political empowerment of Iraqi women goes beyond their exercise of political work in light of the constitution, Iraqi law, and the international framework, and includes respect for their presence, expression of their ideas, and their participation in official institutions in the state.

Many political, economic, and social factors have been reflected on the issue of political empowerment of Iraqi women after 2005, which is considered one of the most important challenges that Iraqi women

*Corresponding Author: Assist.Lect. Shahabaa Hikmat Elias ,E-Mail: Shahbaahikmat@uomosul.edu.iq
Tel: 07507623426, Affiliation: University of Al Mosul/ College of Political Science / Public Policy Branch

face in their political work, especially after the political transformation in 2005, so it requires more efforts instead of finding solutions and getting rid of those challenges. Afflicting Iraqi women in their political work.

The research shows the conceptual approach to political empowerment as well as the motives for political and legal empowerment and the international framework. In addition to this, the political empowerment of Iraqi women in official institutions was presented, and the focus was on the most important obstacles and solutions to the political empowerment of Iraqi women.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

الاستلام: 20.10.2021
القبول: 1.11.2021
النشر: 31.12.2021

الكلمات المفتاحية :

- التمكين
- التمكين السياسي
- التمكين السياسي للمرأة
- الإطار الدستوري والدولي
- المعوقات
- الحلول

الخلاصة : يعد التمكين السياسي من القضايا والموضوعات المهمة في المجتمع ويشير هذا إلى أهمية التمكين السياسي للمرأة في ممارسة دورها السياسي, ويعمل هذا على تحقيق التقدم والاصلاح في المجتمعات العربية وينعكس هذا بطبيعة الحال على فعالية التمكين السياسي للمرأة العراقية إذ يعمل على تعزيز مكانتها ومشاركتها في المجال السياسي والوصول إلى مواقع صنع القرار السياسي وان دل هذا على شيء فإنه يدل على رغبة وقابلية المرأة العراقية في تحمل كامل المسؤولية الملقاة عليها في هذا الميدان فضلاً عن تمتعها بالحقوق السياسية.

وبناءً على هذا لا يقتصر التمكين السياسي للمرأة العراقية وممارستها للعمل السياسي وفقاً للدستور والقانون العراقي والاطار الدولي وإنما يتعدى هذا في احترام وجودها والتعبير عن افكارها ومشاركتها في المؤسسات الرسمية في الدولة.

وان التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 ارتبط بمجموعة من العوامل والمؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تُعد من اهم التحديات التي تواجهها المرأة العراقية في عملها السياسي، لذلك يتطلب المزيد من بدل الجهود وايجاد الحلول والتخلص من تلك التحديات التي تعاني منها المرأة العراقية في عملها السياسي.

بيّن البحث المدخل المفاهيمي للتمكين السياسي فضلاً عن بيان دافع التمكين السياسي للمرأة العراقية والتي تتمثل بالإطار الدستوري والقانوني والإطار الدولي فضلاً عن هذا صُور التمكين السياسي للمرأة العراقية في المؤسسات الرسمية، وتم ذكر اهم المعوقات وحلول التمكين السياسي للمرأة العراقية

المقدمة:

لقى موضوع التمكين السياسي بصورة عامة والتمكين السياسي للمرأة العراقية اهتماماً كبيراً بعد عام 2005 من الدارسين والمختصين بواقع المرأة وكذلك المنظمات الدولية والحكومية والتأكيد بأن للمرأة العراقية دوراً أساسياً في تنمية وتقدم المجتمع، فضلاً عن التوصل إلى فكرة أنهُ لن يتم تحقيق الديمقراطية بصورتها الحقيقية إلا بإجراء اصلاحات تؤكد تمكينها السياسي وذلك من خلال التغلب على التحديات والعقبات وايجاد الحلول التي تعوق دورها السياسي.

أهمية الموضوع:

إن موضوع التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 ودورها في تحقيق وتطبيق المبدأ الديمقراطي هو موضوع في غاية الاهمية في ظل سياق التطور والانفتاح لإشراك المرأة العراقية في معترك الحياة السياسية من خلال تمكينها السياسي في المؤسسات الرسمية؛ لأن المرأة العراقية تُعد طرفاً أساسياً في هذه العملية فضلاً عن مساهمتها في رسم السياسات العامة، كون تمكينها السياسي هو حق من الحقوق السياسية التي تتمتع بها بصورة ارادية وطوعية، وهذا يعمل على ارساء ثقافة المساواة بين المواطنين في كل مجالات الحياة وكذلك النهوض بواقع المرأة العراقية في المجتمع.

أهداف البحث:

يتطرق موضوع البحث إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

1. بيان ضرورة أهمية التمكين السياسي للمرأة بصورة عامة.
2. معرفة واقع التمكين السياسي للمرأة العراقية في المؤسسات الرسمية.
3. معرفة الدوافع والآليات للتمكين السياسي للمرأة العراقية.

اشكالية البحث:

من خلال البحث نطرح الاشكالية الاساسية إلى أي مدى يساهم التمكين السياسي للمرأة العراقية في المؤسسات الرسمية بعد عام 2005 في ظل وجود آليات الدور السياسي للمرأة العراقية؟ وللإجابة عن هذه الاشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة هي:

1. ما التمكين السياسي بصورة عامة والتمكين السياسي للمرأة بصورة خاصة؟

2. هل حقق الإطار الدستوري والقانون العراقي والدولي للمرأة العراقية مكانتها السياسية وعزز تمكينها السياسي بعد عام 2005؟

3. ما التحديات والمعوقات التي تعترض تمكين المرأة سياسياً وما هي الحلول لتذليل هذه التحديات؟

فرضية البحث:

كلما عملت الدولة العراقية على فسح المجال للتمكين السياسي للمرأة في العملية السياسية بصورة كبيرة من خلال التطبيق الصحيح للمبدأ الدستوري والقانوني فإنهُ سوف يزيد نشاطها السياسي، ويعمل على تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في التمتع بالحقوق السياسية فضلاً عن ان ضعف التمكن السياسي للمرأة العراقية يعود إلى عدة أسباب منها السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعترض تمكينها السياسي.

منهجية البحث:

اعتمدنا في دراسة البحث على المنهج التاريخي لوصف الخلفية التاريخية لتمتع المرأة العراقية بحقوقها في ظل الدستور والقانون العراقي والإطار الدولي وكذلك المنهج الوصفي، لوصف واقع التمكين السياسي للمرأة العراقية في المؤسسات الرسمية التي تتمثل بالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمنهج التحليلي لبيان المعوقات والحلول للتمكين السياسي للمرأة العراقية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، والتي ذُكر فيها اهم النتائج والمقترحات، تطرق المبحث الاول إلى المدخل المفاهيمي للتمكين السياسي وقسم إلى مطلبين تناول الاول ماهية التمكين السياسي وتضمن الثاني أهمية التمكين السياسي للمرأة، وتضمن المبحث الثاني دوافع التمكين السياسي للمرأة العراقية وتضمن ثلاثة مطالب، تناول المطلب الاول الإطار الدستوري والقانوني للتمكين السياسي للمرأة العراقية، في حين بيَّن الثاني الإطار الدولي للتمكين السياسي للمرأة العراقية والثالث تضمن صور التمكين السياسي للمرأة في المؤسسات الرسمية، وخصص الثالث لمعوقات وحلول التمكين السياسي للمرأة العراقية، وقسم إلى مطلبين، تناول الاول معوقات التمكين السياسي للمرأة العراقية وتناول الثاني حلول التمكين السياسي للمرأة العراقية.

المبحث الأول: المدخل المفاهيمي للتمكين السياسي

شكّل موضوع التمكين بصورة عامة والتمكين السياسي للمرأة بصورة خاصة من المواضيع المهمة في الساحة السياسية، مما دفع الاكاديميين والمهتمين والمختصين بدراسة هذا الموضوع للوقوف على ماهية التمكين السياسي وأهميتهُ وقد قُسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: ماهية التمكين السياسي

نحاول في هذا المطلب بيان مفهوم التمكين من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

ماهية التمكين لغةً هي: "التعزيز والتقوية فهو مصدر من الفعل مكّن ومكنهُ من الشيء جعل عليه قدرة وسلطاناً، جعلهُ يتمكن منهُ وفيهُ"[1].

والتمكين "مصدر مكن أي سعى إلى تمكينهُ من النجاح أي جعلهُ متمكناً من النجاح، ومكن عند الناس، صار ذا منزلة ورفعة وشأنٍ"[2]. حسب التعريفين لماهية التمكين يتبين أنه القدرة وتعزيز مكانة الإنسان لإيصالهُ إلى درجة من الرفعة والمكانة.

أما اصطلاحاً يرتبط التمكين بمجموعة من عوامل القوة وأخذ أهتماماً متزايداً منذُ حقبة تسعينيات القرن العشرين؛ لذا ظهرت تعريفات عدة للتمكين[3].ويعرف التمكين "ازالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط الافراد وتضعهم في مراتب ادنى"[4].

وكذلك يُعد مفهوم التمكين "امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصراً فعالاً ومشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن السياسية اي امتلاك القدرة على إحداث تغيير في الآخر قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله"[5].

([1]) احمد رضا، "**معجم متن اللغة**"، (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1960)، ص 333.

([2]) احمد مختار عمر، "**معجم اللغة العربية المعاصرة**"، المجلد الأول، ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص 298.

([3]) اماني قنديل: "**الموسوعة العربية للمجتمع المدني، سلسلة العلوم الاجتماعية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية**"، (مصر: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص 98.

([4]) هويدا عدلي وآخرون، **المشاركة السياسية للمرأة**، ط1، (جمهورية مصر العربية: مؤسسة فريدرش إيبرت، 2017)، ص 7.

([5]) صابر بلول، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الثاني، (دمشق: 2009)، ص 645.

وعرف أيضاً بأنه: "العمليات التي يقوم بها الممارس المهني لمساعدة أفراد المجتمع لتحقيق مطالبهم المشروعة وذلك بمساعدتهم على ان يصبحوا قادرين على التواكب مع الضغوط والمواقف والتحولات التي يمر بها المجتمع وذلك من خلال زرع الأمل وتقليل المقارنة وتحديد وتدعيم مناطق القوة في الشخص وقدراتهُ الاجتماعية وتجزئة المشاكل إلى اجزاء يمكن حلها بسرعة اكثر"[1].

وهنا يرتبط مفهوم التمكين بمفهوم القوة من حيث أنماط ومصادر توزيع القوة في المجتمع، وتعد عملية ديناميكية تهدف إلى القضاء على جميع اشكال التمييز وعدم المساواة بين المواطنين عبر إزالة العقبات التي تعترض عملية التمكين[2].

اما فيما يتعلق بالتمكين السياسي فيقصد به "هو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات واجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على اشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع والمشاركة السياسية تحديداً، ليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه بل العمل الجدي على تغييرها واستبدالها بنظم انسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وادارة البلاد في كل مؤسسات صنع القرار السياسي ضد هيمنة الأقلية المتنفذة"[3].

وعرف التمكين السياسي بأنهُ "العمل على ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في ممارسة حرياتهم والمشاركة في صنع السياسات العامة للدولة وصنع القرارات وممارسة عملية الرقابة على اداء أنشطة مؤسساتها والتأكيد على اعمال سلطة القانون وبناء دولة المؤسسات وصيانة حقوق الانسان وهي ركائز أساسية لتحقيق التمكين السياسي"[4].

يتبين لنا من التعريفات الواردة تشير إلى ضرورة اعطاء القوة والقدرة للأفراد في إحداث تغيير على جميع الاصعدة وخاصةً الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحقيق أهداف وغايات على ضمان الحقوق والحريات التي يتمتع بها الافراد في النظم السياسية.

([1]) هالة منصور عبد الرحمن محمد، "التمكين وعلاقتهُ بمشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تحليل سوسيولوجي"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد الخامس والاربعون، (مصر: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بنها، 2018)، ص421.

([2]) اماني قنديل، "**الموسوعة العربية للمجتمع المدني**..."، مصدر سبق ذكره ، ص 98.

([3]) بن رحو بن علال سهام، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الأُطر النظرية والميدانية**، ط1، (برلين–المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص 53.

([4]) اماني قنديل، "**الموسوعة العربية للمجتمع المدني**..."، مصدر سبق ذكره ، ص 98.

والتمكين السياسي للمرأة هو "عملية الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لهم وتستلزم المشاركة الفاعلة لتنمية المرأة وتطوير قدراتها وامكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة بالنفس وقدراتها والعمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي"[1].

ويُعرف أيضاً بأنه: "هو جعل المرأة ممتلكة للقوة والامكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير أو أن مفهوم التمكين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على ارض الواقع بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية فضلاً عن الشعبية الأخرى كلها والنقابات المهنية ومكانتها الادارية اي ايصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين افراداً وجماعات أو مجتمعاً بأكمله"[2].

ومن خلال التعريفات السابقة لابد من توفير مرتكزات التمكين السياسي للمرأة من اهمها[3]:

أولاً: العمل ببناء نظام سياسي يعتمد على الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية.

ثانياً: اعتماد إستراتيجية اشراك النوع الاجتماعي في مرافق الحياة كعامل اساسي لتمكين المرأة في تصميم الخطط السياسية والحرص على تطبيقها في كافة المجالات الثقافية والاقتصادية بالإضافة إلى السياسية وهذا يعمل على تحقيق المساواة بين جميع افراد المجتمع.

وفي الوقت نفسه اعتمدت الأمم المتحدة استراتيجية لتمكين المرأة والتي صدرت العديد من المؤشرات الدولية منها، تناول "مؤتمر بكين عام 1995" أهمية التمكين السياسي للمرأة إذ يعرف التمكين السياسي بأنه "اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الهياكل المنتخبة ومواقع صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها"[4].

([1]) وسيم حسام الدين الأحمد، **التمكين السياسي للمرأة العربية – دراسة مقارنة–**، (الرياض: مركز الابحاث الواعدة في البحوث ودراسات المرأة، 2016)، ص 17.

([2]) صابر بلول، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع...، مصدر سبق ذكره ، ص ص 650-651.

([3]) هويدا عدلي وآخرون، **المشاركة السياسية للمرأة**،... مصدر سبق ذكره ، ص 79.

([4]) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بيجين، **اعلان منهاج عمل بيجين**، (الصين: 15 سبتمبر 1995)، ص 3.

في حين أشار "تقرير التنمية الانسانية لعام 2002 " إلى مفهوم التمكين السياسي للمرأة "هو وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول فهي ليست الوحيدة المنفردة في صنع القرار إذ ان هناك مؤسسات اخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية فضلاً عن الاجتماعية والاقتصادية تؤدي دوراً مهماً في صنع القرارات أو تؤثر فيها وقد اعتمد برنامج الامم المتحدة الانمائي مقياساً لتمكين المرأة ليقيس مشاركة المرأة السياسية وذلك اعتماد على حصة النساء في مقاعد البرلمان"[1].

وقد اشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية آسيا "الاسكوا" ايضاً إلى التمكين السياسي للمرأة هي "مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها النساء في المجتمع من أجل المساهمة في تحديد السياسات العامة واختيار المسؤولين وتتخذ هذه المساهمة اشكالاً متعددة تتضمن التثقيف السياسي والاهتمام بالشؤون والقضايا العامة، والمشاركة في المناقشات العامة والوصول إلى المعلومات والقدرة على المشاركة الفعالة من خلال التصويت في انتخابات المجالس الشعبية والمحلية والانضمام إلى الاحزاب السياسية والجمعيات الاهلية والنقابات"[2].

من خلال التعريفات السابقة تؤكد جميعها اهمية وضرورة التمكين للمرأة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة وهذا دليل على اهمية الدور الذي تقوم به المرأة في تقدم وبناء المجتمع وتطوره في جميع الميادين؛ لهذا أصبح التمكين السياسي للمرأة ضرورة واستراتيجية وطنية لابد على جميع الدول الاعتماد عليها وتطبيقها بصورة فعلية في المؤسسات السياسية الرسمية منها وغير الرسمية.

أما تعريفي للتمكين السياسي بأنه " اعطاء الدور السياسي للمرأة في ممارسة حقوقها السياسية وبناء قدرتها ووعيها فضلاً عن معرفتها وتعاقبها على جميع الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث يجعلها قادرة على إحداث تغيير ملموس وواضح داخل النظام السياسي وهذا يُعد مؤشراً واضحاً على ضرورة تواجد المرأة داخل هيئات الدولة ومن ثم ينعكس هذا على تطور المجتمع وتقدمه".

([1]) برنامج الأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الانسانية لعام 2002: خلق فرص للأجيال القادمة**، (2002)، ص 25.

([2]) الامم المتحدة، **مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي تحديات واقتراحات**، (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، 2013)، ص ص 7-8.

المطلب الثاني: اهمية التمكين السياسي للمرأة

إن البناء القيمي للديمقراطية قائم على النواة المتمثلة بمؤسسة العائلة والاخيرة لها نواتها المتمثل بالمرأة، فالمرأة هي المؤسس والمخطط للبناء الديمقراطي عبر تشريبها وتربيتها القيم الديمقراطية للعائلة وان قيم الديمقراطية هي الحرية بأشكالها التي تضمن حقوق الانسان وبناءً على هذا ان المرأة تتحمل المسؤولية كلها ازاء نفسها والمجتمع وهي القادرة على تربية وتنشئة الجيل على قيم الديمقراطية وبقدرتها تثبيت وجودها عبر النضال لتغيير القيم التقليدية التي تقف عائقاً أمامها وانهاء السيطرة الذكورية[1].

فالتمكين السياسي للمرأة لهُ ارتباط وثيق بالنظام والممارسة الديمقراطية، فالمجتمعات غير الديمقراطية لا تؤمن بالدور السياسي للمرأة فضلاً عن الطاقات النسائية ولا يقيم العدالة والمساواة بين المواطنين من رجال ونساء ما دام هناك تلكؤاً في الدول العربية حول المشاركة السياسية للمرأة فيتطلب من هذه الدول بذل الجهود من أجل تأسيس مجتمعات ديمقراطية تؤمن بالتمكين السياسي للمرأة على المستويات كافة وهذا لا يقتصر على مؤسسات الدولة وحدها بل يتطلب مساعدة المنظمات والحركات النسائية نفسها[2].

لهذا تكمن اهمية التمكين السياسي للمرأة في المشاركة في الانظمة القائمة والعمل الحثيث على تطورها واستبدالها بنظم ديمقراطية تسمح لجميع افراد المجتمع في المشاركة في الشأن العام وفي قيادة المجتمع والدولة واتخاذ وصنع القرارات لمنع سيطرة نخبة محدودة على العمل السياسي والشأن العام والعمل على تطبيق المبدأ الديمقراطي[3].

فضلاً عن ذلك توجد علاقة عضوية وتفاعلية بين التمكين السياسي للمرأة والمشاركة السياسية والارتباط الوثيق بينهما، فالتمكين السياسي له اهمية بالغة إذ توفر الفرص المتساوية للمرأة للمشاركة في رسم القرارات والسياسات[4]. ولهذا يُعد التمكين السياسي هدفاً اساسياً لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في المعترك

([1]) بلقيس محمد جواد، "المرأة العراقية والديمقراطية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 41، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية: السنة 21، تموز، كانون الأول– 2010)، ص ص 215–216.

([2]) صباح حبيطوش، "التمكين السياسي للمرأة ودورها في تحقيق التنمية السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضيف بالمسيلة، 2014–2015، ص 87.

([3]) الامم المتحدة، **مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي تحديات واقتراحات**، مصدر سبق ذكره ، ص 7.

([4]) ديما كنانة نزال، **المرأة والانتخابات المحلية قصص نجاح**، ط1، (القدس: منشورات مفتاح، 2006)، ص 8.

السياسي وكلما زادت المشاركة السياسية زادت حتمية وجود التمكين التي تتمتع به المرأة في ممارسة حقوقها السياسية[1].

ونتيجة لذلك لابد من وضع استراتيجية تعمل على تفعيل الدور السياسي للمرأة بوصفها نصف المجتمع والاهتمام بمشاركتها في الحياة السياسية، فضلاً عن ان مشاركتها تعمل على تعميق وترسيخ مبدأ المواطنة في تمتع المرأة وولائها للدولة وهذا يعمل على دعم الاستقرار السياسي[2].

وفي الوقت نفسه تكمن أهمية التمكين السياسي للمرأة من خلال التمكين الاقتصادي إذ يعد التمكين الاقتصادي هدفاً أساسياً للتمكين السياسي، فالمرأة التي تمتلك دخلاً معيناً تكتسب اهتماماً ودوراً لدى فئات المجتمع ويعد باباً لحماية المرأة من تعسف المجتمع، فضلاً عن أشتراكها في الانفاق المنزلي وتأمين مستقبلها المادي[3]، وهذا ما أشار إليه تقرير الامم المتحدة ان التمكين الاقتصادي للمرأة يساهم في تأسيس اقتصاديات قوية فضلاً عن بناء مجتمعات تسود فيها العدالة الاجتماعية ويعمل كل هذا على تحقيق اهداف التنمية والارتقاء بحقوق الانسان للجميع[4].

وكذلك يرتبط التمكين السياسي في مجال تمكين المرأة اجتماعياً وتهدف إلى أن تمارس كل امكانياتها وقدراتها من اجل بناء ثقافة مجتمعية تحد من الثقافة الذكورية المنتشرة في المجتمع وذلك من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين في عملية البناء الاجتماعي ومن اجل نشر هذه الثقافة لابد من بناء مراكز ومؤسسات واندية مهمتها القيام بعمل دورات ومحاضرات وفعاليات للترويج ونشر ثقافة التمكين الاجتماعي للمرأة[5].

كما تؤدي الاحزاب السياسية دوراً في تمكين المرأة سياسياً ؛ لأن الاحزاب السياسية لها تأثير كبير على المشاركة السياسية للمرأة فهي تكون مسؤولة عن اختيار المرشحين وإن مشاركة النساء في الاحزاب

([1]) كهينة جريال، "التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر وتونس والمغرب)"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، 2015، ص 43.

([2]) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **المرأة العربية والمشاركة السياسية: الحاضر والمستقبل**، (بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت) على الموقع): www.dmanjordonarglman.staties/wmfriew.php.

([3]) هويدا عدلي وآخرون، **المشاركة السياسية للمرأة**،... مصدر سبق ذكره ، ص 81.

([4]) وسيم حسام الدين الأحمد، **التمكين السياسي للمرأة العربية – دراسة مقارنة**–، مصدر سبق ذكره ، ص 16.

([5]) بن رحو بن علال سهام، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الأُطر النظرية والميدانية**، مصدر سبق ذكره ، ص61.

السياسية يُعد اساسياً للتمكين السياسي للمرأة، وبسبب الاهمية المؤثرة للأحزاب السياسية في التمكين السياسي للمرأة أخذت منظمات المجتمع الدولي ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسائية بزيادة اهتمامهم بدور الاحزاب السياسية[1].

ونتيجة لذلك اهتم المجتمع الدولي للقضاء على التمييز ضد المرأة وتأكيد أهمية التمكين لها ؛ لهذا أقرت الامم المتحدة عام 2000 بالدور الأساسي في التنمية من خلال التمكين السياسي للمرأة وهو من أهم الأهداف الانمائية ومن اجل تحقيق هذا الهدف اكدت على ان تشغل المرأة نسبة 30% في مواقع مؤسسات صنع القرارات[2].

وبصورة عامة تكمن أهمية التمكين السياسي للمرأة بالنقاط الآتية[3]:

1. القضاء على النظرة التقليدية للمرأة في المجتمع والعمل على ايجاد حالة وتقبل مشاركة المرأة السياسية في جميع الميادين.
2. العمل على خلق صورة مشرقة عن الثقافة العربية والتي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في ظل التهم الموجهة ضدنا بحجة عدم المساواة بين افراد المجتمع واعطاء الدور الاكبر واكثر فعالية للمرأة.
3. تعزيز التمكين السياسي للمرأة لكي تكون لها القدرة للتعبير عن اهدافها وقضاياها والعمل على مراجعة التشريعات في جميع الميادين لتحقيق المساواة والعدالة بين الجميع بدون أي تمييز.
4. ان التمكين السياسي للمرأة يوفر لها خبرات بالنشاط والعمل السياسي وكل ذلك ينعكس على الجيل الجديد والمطلوب اعتماده على المبادئ الديمقراطية والقيام بالدور الأساسي في نهوض وبناء الامة.

([1]) جولي بالينغتون واخرون، **تمكين المرأة من اجل احزاب سياسية اقوى، دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة**، ترجمة، أيمن حداد، (المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2016)، ص ص 15–16.

([2]) المصدر نفسه ، ص 16.

([3]) مسك الجنييد، **آليات تفصيل المشاركة السياسية للمرأة، الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث، النساء والسياسة، رؤى دينية–اشكاليات وحلول**، (صنعاء، عدن: 2004)، ص 201.

المبحث الثاني: دوافع التمكين السياسي للمرأة العراقية

هناك مجموعة من الدوافع للتمكين السياسي للمرأة العراقية تتمثل هذه الدوافع في الدستور والقوانين العراقية فضلاً عن العهود والاتفاقيات الدولية وكان لهُ انعكاساً كبيراً على عملية التمكين في المؤسسات الرسمية؛ لهذا تضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: الاطار الدستوري والقانوني للتمكين السياسي للمرأة العراقية

أولاً: الدستور العراقي النافذ لعام 2005

أكد الدستور العراقي النافذ لعام 2005 أهمية مبدأ المساواة بين الرجال والنساء من خلال نص المادة الـ "14" "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز لسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي الاقتصادي أو الاجتماعي"[1]. وهذه المادة الدستورية أكدت المساواة القانونية بين المرأة والرجل في المجتمع العراقي.

في حين أشارت المادة "16" من الدستور على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع العراقي إذ نصت "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة إتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك"[2].

أما المادة "20" تنص على اهمية التمكين السياسي للمرأة العراقية في المؤسسات الرسمية "للمواطن رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها التصويت والانتخاب والترشيح"[3].

وقد أشار الدستور العراقي إلى فاعلية وأهمية مشاركة المرأة العراقية في التمثيل البرلماني حسب نظام "الكوتا" الذي اعطاهم نسبة "25%" من مقاعد مجلس النواب وهي ما أكدته المادة "49" الفقرة "الرابعة" "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب"[4].

نلحظ أن هذه المواد الدستورية تُشير جميعها إلى أهمية الدور والتمكين السياسي للمرأة العراقية والتمتع بالحقوق السياسية كافة.

([1]) المادة (14) من دستور جمهورية العراق النافذ لعام 2005.

([2]) المادة (16) من دستور جمهورية العراق النافذ لعام 2005.

([3]) المادة (20) من دستور جمهورية العراق النافذ لعام 2005.

([4]) المادة (49) الفقرة (رابعاً) من دستور جمهورية العراق النافذ لعام 2005.

ثانياً: القوانين الانتخابية

لقد اوجدت القوانين الانتخابية ميداناً واسعاً من اجل تفعيل التمكين السياسي للمرأة العراقية وضمان مشاركتها في جميع الميادين السياسية من اهم هذه القوانين:

1. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم "16" لعام 2005.

ففي نص المادة "الثالثة" من هذا القانون "يمنح حق التصويت للمواطنين العراقيين المؤهلين قانوناً والذين تجاوزوا سن الثامنة عشر"[1].

وأشارت المادة "11" من هذا القانون "يجب أن تكون امرأة واحدة على الأقل ضمن اول ثلاثة مرشحين في القائمة كما يجب ان تكون ضمن اول ستة مرشحين في القائمة امرأتان على الأقل وهكذا حتى نهاية القائمة"[2].

2. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2009 والذي عدل قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم "16" لعام 2005.

كما وضحت المادة "الثالثة" من القانون "توزع المقاعد بإعادة ترتيب تسلسل المرشحين استناداً إلى عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم ويكون الفائز الأول من يحصل على أعلى الأصوات وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على ان لا تقل نسبة النساء عن ربع الفائزين وفي حالة تعادل اصوات المرشحين في القائمة الواحدة يتم اللجوء إلى القرعة"[3].

وبموجب هذا التعديل الذي جرى في قانون انتخابات مجلس النواب لعام 2009 قام بفرض كوتا بنسبة "25%" من النساء العضوات في السلطة التشريعية وهي تكون بذلك ذو فائدة كبيرة من الكوتا المفروضة سابقاً والتي تشمل ثلث قائمة مرشحي الاحزاب. وهذا ما يتوافق مع النص الدستوري.

3. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم "45" لعام 2013.

([1]) المادة (الثالثة) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (16) لعام 2005.

([2]) المادة (11) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (16) لعام 2005.

([3]) المادة (الثالثة) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2009 والذي عدل قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (16) لعام 2005.

أشارت المادة "الرابعة" الفقرة "أولاً–الانتخاب حق لكل عراقي ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ثانياً–يمارس كل ناخب حقهُ في التصويت للانتخاب بصورة حرة ومباشرة وسرية فردية ولا يجوز التصويت بالإنابة"[1].

في حين ذهبت المادة "13" من القانون "أولاً–يجب أن لا يقل عدد النساء المرشحات عن 25% في القائمة وأن لا تقل نسبة تمثيل النساء عن 25%. ثانياً–يشترط عند تقديم القائمة ان يراعي تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال"[2]. والمادة "15" "أولاً–إذا كان المعقد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط ان تحل محلها امرأة إلا إذا كان ذلك مؤثراً على نسبة النساء"[3]. إن هذه القوانين اعطت المرأة العراقية الحقوق السياسية التي تتمثل بحق التصويت والانتخاب فضلاً عن حق الترشيح وعملت على ضمان حق التمثيل السياسي للمرأة العراقية في السلطة التشريعية من خلال مجلس النواب وهي نسبة "25%" اي ما يسمى بالكوتا وبذلك تتوافق القوانين الانتخابية مع الدستور العراقي.

المطلب الثاني: الاطار الدولي للتمكين السياسي للمرأة العراقية

يتمثل الاطار الدولي للتمكين السياسي للمرأة العراقية فيما يأتي:

1– العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

اعتمد هذا العهد وتم التوقيع والمصادقة عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي العدد "2200" في عام 1966، ويتضمن هذا العهد على مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية ويُعد هذا العهد هو الأساس في الحقوق المدنية والسياسية للمرأة[4].

وفيما يخص التمكين السياسي للمرأة نصت المادة "الثالثة" من العهد "تتعهد الأطراف في هذا العهد بكفالة مساواة الرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد"[5].

([1]) الفقرة أولاً وثانياً من المادة (الرابعة) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لعام 2013.

([2]) الفقرة أولاً وثانياً من المادة (13) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لعام 2013.

([3]) الفقرة أولاً من المادة (15) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لعام 2013.

([4]) محمود شريف بسيوني وخالد محي الدين، **الوثائق الدولية والاقليمية المعنية بالعدالة الجنائية**، ج1، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007)، ص 54.

([5]) المادة (الثالثة) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

في حين أشارت المادة "25" من العهد على ما يأتي:

"أ-أن تشارك في ادارة الشؤون العامة إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية.

ب- أن تنتخب في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري وتضمن التعبير الحر عن ارادة الناخبين.

جـ- أن تتاح لها على قدم المساواة عموماً مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة في بلدها"[1].

وقد صادق العراق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1971[2].

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

اعتمد هذا العهد وعرض للتصديق والتوقيع عليه بقرار الجمعية العامة ذي العدد "2200" عام 1966 ويتضمن هذا العهد مجموعة من الحقوق التي تتعلق بحق تكوين النقابات والحق في الضمان الاجتماعي وحق في التعليم[3].

وقدر تعلق الامر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة فقد أكد هذا العهد على ضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل لهذا تتضمن المادة "الثالثة" "تتعهد الدول الاطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والاناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد"[4].

وكانت مصادقة العراق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1971[5].

3- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" عام 1979:

([1]) المادة (25) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

([2]) الامم المتحدة، **مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي تحديات واقتراحات**، مصدر سبق ذكره ، ص 15.

([3]) محمود شريف بسيوني، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان**، المجلد الاول، الوثائق العالمية، ط1، (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 119.

([4]) المادة (الثالثة) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

([5]) الامم المتحدة، **مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي تحديات واقتراحات**، مصدر سبق ذكره ، ص 15.

تُعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" الوثيقة الأساسية في حصول المرأة على جميع حقوقها السياسية في الأوساط الدولية، فقد أقرتهُ الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون

الأول ديسمبر 1979 ودخلت حيز النفاذ في 3 أيلول/سبتمبر 1981[1].

وقدر تعلق الامر بالتمكين السياسي للمرأة نصت المادة "السابعة" على اعطاء هذا الحق للمرأة "تتخذ الدول الاطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة في البلد وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق من:

أ- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والأهلية للانتخابات لجميع الهيئات التي ينتخب اعضاؤها بالاقتراع العام.

ب- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسية وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.

ج- المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد"[2].

وقد صادق العراق على هذه الاتفاقية "بالقانون رقم 6 لسنة 1986" وعمل على تقديم تقارير عدة فيما يخص الاتفاقية[3]، وفي الوقت نفسه كان للعراق تحفظات عدة على بعض مواد هذه الاتفاقية وهي "المادة 2 والمادة 9 فضلاً عن المادة 16 و 29"[4].

4- القرار ذو العدد "1325" الخاص بالمرأة والسلام والأمن الصادر من قبل مجلس الامن في 2000/10/31:

([1]) هالة سعيد تبسي وآخرون، **حقوق المرأة في ظل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)**، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص 58.

([2]) المادة (السابعة) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) عام 1979.

([3]) الامم المتحدة، **اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادة 18**، التقارير الدورية الرابعة والخامسة والسادسة، المقدمة من الدول الاطراف، (العراق: 2011)، ص3.

([4]) للمزيد من التفاصيل ينظر: الامم المتحدة، **اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة**، الاعلانات والتحفظات والاعتراضات واشعارات فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، (نيويورك: 2010)، ص 16.

لقد أشار هذا القرار إلى أهمية مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام والأمن في ظل النزاعات وهو قرار ملزم للأمم المتحدة وجميع الدول الاعضاء فيها، وقد جاءت التغطية الثانية من القرار على أهمية الدور السياسي وزيادة مشاركة المرأة في كل مراكز ومستويات صنع القرار السياسي وإحلال السلم وعمليات حل الصراعات[1].

وقد اتخذ العراق عدة خطوات وطنية فيما يخص هذا القرار ومنها[2]:

1. يُعد العراق الدولة الأولى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي أكد اهمية قرار مجلس الأمن ذو العدد "1325" وقام باتخاذ خطة وطنية في هذا الشأن.
2. اخذت الحكومة العراقية خطوة ايجابية لتنفيذ هذا القرار وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية من اجل الرفع والنهوض بمستوى المرأة العراقية خلال المدة "2014–2018".
3. إن اساس هذه الخطة الوطنية تقوم على مبادئ عدة من اهمها مبدأ العدالة والمساواة بالحقوق الانسانية والعالمية بين كلا الجنسين، والعمل على حماية المرأة ومناهضة كل اشكال العنف ضدها.
4. ومن ضمن اجراءات الخطة الوطنية ايضاً العمل على تحديد التمثيل النسبي للمرأة في المؤسسات الرسمية وتصل هذه النسبة إلى 25% [3].
5. تم اعتماد هذه الخطة في ايار 2015 من خلال التعاون بين منظمات المجتمع المدني وجهات حكومية بغية تنفيذ خطة الطوارئ لتنفيذ قرار 1325 نتيجة النزوح الكبير وما تعرضت له النساء من عنف جسدي ونفسي بسبب الازمة التي حدثت عام 2014[4].

المطلب الثالث: صور التمكين السياسي للمرأة العراقية

([1]) مجلس الأمن، **قرار 1325 (2000) الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته (4213)** ، (المعقودة في 31 تشرين الاول/اكتوبر 2000)، ص 2.

([2]) جمهورية العراق، **الخطة الوطنية لقرار مجلس الامن 1325**، ص ص 3–4.

([3]) العراق، **خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن** (العراق: 2014–2018)، ص 11.

([4]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، **النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة**، (العراق: شبكة النساء العراقيات، 2019)، ص 3.

نتناول في هذا المطلب أهم صور وأنواع التمكين السياسي للمرأة العراقية في المؤسسات الرسمية التي تتمثل بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضائية.

أولاً: التمكين السياسي للمرأة في السلطة التشريعية

حصلت المرأة العراقية على حقها في التصويت والترشيح عام 1980 ودخلت البرلمان في التاريخ نفسه[1]، وما يهمنا هو التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 إذ يحتل التمكين السياسي للمرأة العراقية في السلطة التشريعية دوراً محورياً وذات أهمية لصالح قضايا المرأة وتحقيق الاهداف التي تتمثل بتحقيق السلم والتنمية فضلاً عن المساواة لجميع نساء العراق[2].

وفي العام 2003 عملت سلطة الائتلاف على تنظيم انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية الاولى في كانون الثاني عام 2005 إذ انتخبت "87" امرأة اي بنسبة "31%" والمؤلف من 275 عضواً، وعندما تم الاستفتاء على الدستور العراقي في تشرين الاول عام 2005 ومن ثم جرت الانتخابات في كانون الاول عام 2005 وانتخبت "70" امرأة في البرلمان العراقي من مجموع 275 عضواً أي بنسبة "25%"[3].

وفي انتخابات عام 2010 تمكنت "82" امرأة عراقية من الوصول إلى مجلس النواب أي بنسبة "25%" من مجموع "325" عضواً[4].

ولوحظ ارتفاع عدد المقاعد النسوية كان بسبب تعديل قانون مجلس النواب "19" في عام 2005 إذ تم بموجب التعديل فرض نظام الكوتا، وإن تمثيل المرأة في الدول المتقدمة وصلت إلى "16%" و"15%" في الدول الأسيوية ووصلت في العراق إلى "25%"[5].

([1]) هيفاء زنكة، "**المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي، في أحمد جابر، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة**"، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 62.

([2]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2014، **النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها**، الجلسة السابعة والخمسين، (العراق: شباط/ 2014)، ص 47.

([3]) المرأة في مجلس النواب، **الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة**، (العراق: المعهد العراقي، 2013، ص7.

([4]) نبراس المعموري، **المرأة العراقية في مراكز صنع القرار بعد عام 2003**، ص 4، (بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع) : http://www.iqjf.info.

([5]) سليمان محمد شناوة، "لماذا الكوتا النسائية"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2892، (2010)، ص 5.

أما في انتخابات عام 2014 فكان هناك مجموعة من الدلائل التي تؤكد اهمية التمكين السياسي للمرأة وكانت تتعلق تلك الدلائل في القوانين والتشريعات التي تفعل دورها السياسي، إذ عملت المفوضية العليا المستقلة للانتخاب وبمعية مجموعة من ممثلين عن هيئة الامم المتحدة للمرأة في العراق برفع مقترح تشريع إلى لجنة المرأة في مجلس النواب لرفع نسبة التمثيل السياسي للمرأة من "25%" إلى "30%" وهذا يتماشى مع ما جاء من مقررات "مؤتمر بكين عام 1995" وهو المؤتمر الرابع الخاص بالمرأة في الصين[1].

وحصلت النساء على "83" مقعداً في انتخابات عام 2014بفارق مقعد واحد عن أنتخابات عام 2010 على الرغم من أرتفاع عدد النواب الكلي من "325" إلى "328"، وبقيت النسبة "25%" كما هي وفي هذه الانتخابات وصلت بعض النائبات إلى البرلمان دون الحاجة إلى الكوتا وكان عددهم 22 امرأة، في حين وصلت ثلاثة نساء بأرقامهن دون الحاجة إلى أصوات القائمة الانتخابية كما شهدت فوز احدى النائبات بأعلى الأصوات في محافظة بابل وحصولها على المركز السادس في قائمة الحاصلين على أعلى الأصوات في العراق[2].

وفيما يخص انتخابات عام 2018 فازت "84" امرأة بمقاعد البرلمان من مجموع "329" مقعد برلماني، واستطاعت "22" امرأة أن تفوز بانتخابات دون الحصول على الكوتا ايضاً على الرغم من اهمية نظام الكوتا في الانتخابات العراقية[3]، لكن على الرغم من فوز النساء بانتخابات عامي 2014 و 2018 دون الحصول على الكوتا وبفعل سيطرة الاحزاب والكتل السياسية جرى احتساب فوزهن ضمن المجموع الكلي للكوتا وهذا يعمل على تقليص دور المرأة العراقية في المجال السياسي وهذا ما يتناقض مع نص القانون والدستور العراقي[4].

([1]) ازهار محمد عيلان، "المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014–الواقع والتحديات–"، **مجلة دراسات دولية**، العدد الثاني والستون، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2015)، ص 84.

([2]) مليكة الصروخ، **المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية**، الاعضاء بمنظمة المرأة العربية، ط1، (جمهورية مصر العربية: القاهرة، منظمة المرأة العربية، 2016)، ص 38.

([3]) فرمان صادق، **نساء العراق، نصف المجتمع 5% في الحكومة**، 2020/5/17، ص 1، (بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع): http://kirkuk.now.com.

([4]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، **النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة**، مصدر سبق ذكره ، ص9.

الجدول "1" يمثل التمكين السياسي للمرأة العراقية في السلطة التشريعية "2005–2018"

السنة	عدد المقاعد	عدد النساء في البرلمان	نسبة النساء
كانون الثاني 2005	275	87	%31
كانون الاول 2005	275	70	%25
2010	325	82	%25
2014	328	83	%25
2018	329	84	%25

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

- المرأة في مجلس النواب، **الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة**، "العراق: المعهد العراقي، 2013". ومليكة الصروخ، **المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية، الاعضاء بمنظمة المرأة العربية**، "جمهورية مصر العربية: القاهرة، منظمة المرأة العربية، ط1، 2016". وفرمان صادق، **نساء العراق نصف المجتمع 50% في الحكومة العراقية**، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع: http://www.kirkuk.now.com".

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة مقاعد النساء كانت "31%" في كانون الثاني عام 2005 وأصبحت النسبة "25%" للأعوام 2005و 2010 و2014 و2018 والزيادة التي حصلت كانت لزيادة عدد أعضاء البرلمان الكلي.

ثانياً: التمكين السياسي للمرأة في السلطة التنفيذية

يعود التمكين السياسي للمرأة العراقية في السلطة التنفيذية إلى عام 1959 في حقبة العهد الجمهوري وهذا دليل على اهمية تمتع المرأة العراقية بالحقوق السياسية وتحمل المسؤوليات القيادية[1].

لهذا سوف نسلط الضوء على التمثيل السياسي للمرأة العراقية في السلطة التنفيذية بعد عام 2003، منحت المرأة العراقية في حكومة السيد اياد علاوي عام 2004 خمسة مناصب وزارية وتمثلت تلك الوزارات الهجرة والمهجرين، البيئة، البلديات والاشغال العامة، العمل والشؤون الاجتماعية، والدولة لشؤون المرأة[2].وفي عام 2005 ارتفع عدد النساء إلى ست وزيرات من مجموع 36 وزيراً[3]، وكان هذا في عهد حكومة السيد ابراهيم الجعفري اللاتي رئاسنَّ وزارات الاتصالات، العلوم والتكنولوجيا، الهجرة والمهجرين، البيئة، حقوق الانسان، البلديات والاشغال العامة[4].

وعند تشكيل حكومة السيد نوري المالكي الأولى عام 2006 شهد تراجعاً واضحاً للمرأة في السلطة التنفيذية وشهد غياب التمثيل النسوي باستثناء وزيرتين[5] تمثلت الأولى بوزيرة البيئة والثانية وزيرة حقوق الانسان. ولم تأتِ الحكومة العراقية بجديد لا على صعيد شدة الخلافات بين أقطابها السياسية ولا على صعيد عدم تمثيلها في استلام أي حقيبة وزارية فلم تمثل هذه الحكومة تطلعات المرأة واستبعدت عن المشاركة في صنع القرار وهذا مناف للدستور العراقي[6]. وأخذ العدد بالانخفاض في عهد حكومة السيد نوري المالكي

([1]) الاتحاد العام لنساء العراق، **المرأة العراقية، ارادة الاكتفاء وتحديات الحصار الجائر**، ط1، (بغداد: مطبعة سعيد، 2002)، ص21.

([2]) مشروع تطوير القانون في العراق، **الامتثال القانوني والواقعي ضمن المعايير القانونية الدولية**، تموز 2005، (بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع):
www.apps.amercahbar.org/rol/publication/iraq/-statas-of-women.pdf

([3]) نادية حليم، "حقوق المرأة في التشريعات العربية دراسة مقارنة"، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد الرابع والاربعون، العدد الثالث، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، 2007)، ص 57.

([4]) سندس عباس حسن، **المشاركة السياسية للنساء في العراق، الفرص والتحديات**، (بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع): http:www.aswat.com/ar/node.

([5]) **مجلس النواب يصادق على أسماء الوزراء لشغل الحقائب الوزارية في الحكومية**، (منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع): www.awapp.org.

([6]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2014، **النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة**، مرجع سابق، ص49.

الثانية عام 2010 إلى وزيرة واحدة فقط وكانت بمنصب وزيرة الدولة لشؤون المرأة وهي ما تكون اشبه بمنصب استشاري تابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء[1].

وأما ما يخص حكومة السيد حيدر العبادي عام 2014 فقد تضمنت وزيرتين من مجموع 33 وزيراً هما وزيرة الاعمار والاسكان و وزيرة الصحة[2].

أما فيما يخص حكومة السيد عادل عبد المهدي عام 2018 في البداية لم تتضمن أي وزيرة لكن في الفترة الأخيرة من عمر الحكومة حصلت امرأة واحدة على وزارة التربية ولكن هذه الحكومة استقالت بسبب الاوضاع السياسية عام 2019[3]، وعلى الرغم من صدور تقرير وزارة التخطيط عام 2018 حول التنوع الاجتماعي في هيئات ومؤسسات الدولية إذ يشير ان هناك تفاوت في تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في توزيع المناصب القيادية في الوزارات على الرغم من أن نسبة النساء في بعض الوزارات تكون أعلى من الرجال إلا انهن لا يشغلن مناصب قيادية فيها كما هو الحال في وزارة المالية والتعليم العالي[4]. وفي حكومة السيد مصطفى الكاظمي تمثلت امرأتان الاولى وزيرة الهجرة والمهجرين والثانية وزيرة الدولة لشؤون مجلس النواب وهذا تراجع كبير في التمكين السياسي للمرأة في السلطة التنفيذية والسبب في ذلك ان القيادات والاحزاب السياسية المسيطرة فضلاً عن المعوقات الاجتماعية وهناك من يرى ان الحل الوحيد هو فرض نسبة من نظام الكوتا في السلطة التنفيذية وهذا يتطلب تعديلاً للدستور العراقي[5].

الجدول "2" يمثل التمكين السياسي للمرأة العراقية في السلطة التنفيذية

السنة	عدد الوزيرات	اسم الوزارة
2004	5	1- وزيرة الهجرة والمهجرين. 2- البيئة. 3- البلديات والاشغال العامة. 4- العمل والشؤون الاجتماعية. 5- الدولة لشؤون المرأة.

(1) **مركز مساواة المرأة**، (منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع): www.ahewar.org/com.plia.

(2) نبراس المعموري، **المرأة العراقية في مراكز صنع القرار بعد عام 2003**، مصدر سبق ذكره ، ص 5.

(3) فرمان صادق، **نساء العراق، نصف المجتمع 5% في الحكومة**، 2020/5/17، مصدر سبق ذكره ، ص 2.

(4) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، **النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة**، مصدر سبق ذكره ، ص10.

(5) براء الشمري، سلام الجاف، **تمثيل رمزي للمرأة في حكومة الكاظمي يحيي مطالبات الكوتا**، (بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع): www.//alaraby.com.uk.

2005	6	1- وزيـرة الاتصـالات. 2- العلـوم والتكنولوجيـا. 3- الهجـرة والمهجرين. 4- البيئة. 5- حقوق الانسان. 6- البلديات والاشغال العامة.
2006	2	1- وزيرة البيئة. 2- وزيرة حقوق الانسان.
2010	1	1- وزيرة الدولة لشؤون المرأة.
2014	2	1- وزيرة الاعمار والاسكان. 2- وزيرة الصحة.
2018	1	1- وزيرة التربية.
2020	2	1- وزيرة الهجرة والمهجرين. 2- وزيرة الدولة لشؤون مجلس النواب.

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

- تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، الن**ساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة،** "العراق: شبكة نساء العراقيات، 2019". ونبراس المعموري، **المرأة العراقية في مراكز صنع القرار بعد عام 2003**، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع: "http://www.iwkf.info".

من خلال الجدول يتبين ان هناك ارتفاع في تولي المرأة العراقية السلطة التنفيذية عامي 2004 و2005 لكن بعد ذلك انخفض لعامي 2010 و 2018 إذ تولت المرأة حقيبة وزارية واحدة أو حقيبتين فضلاً عن ان بعض الوزارات ذات طابع اجتماعي وثقافي لم تتولَ المرأة من عام 2004 إلى عام 2020 أي حقيبة سيادية وهذا خرق لمبدأ المساواة التي نص عليها الدستور.

ثالثاً: التمكين السياسي للمرأة في السلطة القضائية

كان دخول المرأة العراقية في السلطة القضائية عام 1976 وقد تم تعيين العديد منهن في مجال الادعاء العام والقضاء[1]، أما فيما يتعلق بدور المرأة العراقية في السلطة القضائية بعد عام 2005 كانت

([1]) وسيم حسام الدين الأحمد، **التمكين السياسي للمرأة العربية – دراسة مقارنة–**، مصدر سبق ذكره ، ص 165.

مشاركتها متواضعة في السلك القضائي واللافت للنظر أن المعهد القضائي لم يأخذ بنظام الكوتا فيما يخص مشاركة المرأة في السلطة القضائية[1].

إذ وصل عدد القاضيات في عام 2011 "15" قاضية و"52" مدعي عام[2]، في حين أشارت التقارير الصادرة عن مجلس القضاء لعامي 2014 و 2017 هناك ارتفاع طفيف في عدد القاضيات إذ وصل عددهن عام 2014 إلى "31" قاضية و"55" مدعي عام بينما ارتفع هذا العدد عام 2017 ووصل إلى "47" قاضية و"67" مدعي عام واقتصر ووجدهن في محاكم "الاحوال الشخصية التحقيق والبداءة"[3].

([1]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2014، **النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها**، مصدر سبق ذكره، ص52.

([2]) نبراس المعموري، المرأة العراقية في مراكز صنع القرار بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره ، ص ص 6-7.

([3]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة، مصدر سبق ذكره ص10.

الجدول "3" التمكين السياسي للمرأة في السلطة القضائية

السنة	عدد القاضيات	عدد الادعاء العام
2011	15	52
2014	31	55
2017	47	67

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

- تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2014، **النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها، الجلسة السابعة والخمسين،** "العراق: شباط/ 2014". وتقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، **النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة،** "العراق: شبكة نساء العراقيات، 2019".

يتبين من الجدول ان هناك ارتفاع طفيف في تولي المرأة السلطة القضائية من عام 2011 إلى عام 2017 ما بين قاضية ومدعي عام.

إن دوافع التمكين السياسي للمرأة العراقية تتمثل بالدستور والقوانين الانتخابية فضلاً عن الاطار الدولي الذي أكدت كلها أهمية التمكين السياسي للمرأة، وإن صور التمكين السياسي للمرأة العراقية في المؤسسات الرسمية تتمثل بالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بعد عام 2005 والتمثيل السياسي في هذه المؤسسات.

المبحث الثالث: معوقات وحلول التمكين السياسي للمرأة العراقية

نتطرق في هذا المبحث إلى معوقات التمكين السياسي للمرأة العراقية فضلاً عن بيان حلول ضعف التمكين السياسي لها، وقسم هذا المبحث على مطلبين، تناول الأول معوقات التمكين السياسي للمرأة العراقية في حين تطرق الثاني إلى حلول التمكين السياسي للمرأة العراقية.

المطلب الأول: معوقات التمكين السياسي للمرأة العراقية

هناك مجموعة من المعوقات تعاني منها المرأة العراقية في ممارسة عملها داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومن ثم يؤثر هذا على تمثيلها وتمكينها السياسي ومن أبرز هذه المعوقات هي:

أولاً: المعوقات السياسية

تُعد المعوقات السياسية من اهم المعوقات التي تعرقل التمكين السياسي للمرأة العراقية وهذه المعوقات هي الجانب التشريعي والسياسي، فعلى الرغم من نص الدستور العراقي النافذ لعام 2005 على مبدأ أساسي وهي المساواة في الواجبات والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين نساءً ورجالاً من ناحية التمتع بالحقوق السياسية التي تتضمن حق التصويت والانتخاب والترشيح والمشاركة في الشؤون العامة، لكن التحديات الكبرى أمام تطبيق هذه المساواة هو المصالح السياسية الطائفية والعرقية والمذهبية على حساب مصلحة الجميع ومنها مصالح المرأة العراقية وحقوقها، إذ ان ترشيح النساء بات يتم على أساس المحاصصة الطائفية وليس على أساس المهارة والكفاءة والخبرات العلمية والعملية التي تتمتع بها المرأة [1].

فضلاً عن ذلك ان تطبيق المساواة التي نص عليها الدستور العراقية هي من الناحية القانونية فقط لكن الواقع يؤكد ان هناك فارق كبير بين النص والتطبيق إذ لا تتوفر ضمانات دستورية من اجل حماية حقوق المرأة فالواقع العملي لا يعدها مواطنة[2].

إن ظاهرة ضعف الاستقرار السياسي لهُ أثر كبير في عمل المرأة السياسي المنوطبها ومن ثم كان لهُ انعكاس كبير على هشاشة الجانب الأمني وبالنتيجة اثر بدوره على الاستقرار الاجتماعي[3]. وإن الرؤية الشعبية للوضع السياسي غالباً ما تكون متحولة أي تتغير مع كل تغيير يطرأ على الحالة الامنية وواقع الخدمات في العراق وبما ان الوضع الامني متردي في العراق بعد عام 2003 وإلى الآن وارتفاع حدة التوترات السياسية فهذا له انعكاس كبير في تراجع السلوك الانتخابي للمرأة العراقية نتيجة تردي الاوضاع الامنية[4].

([1]) انعام عبد الرضا سلطان العكابي، "حقوق المرأة في الدستور العراقي"، **مجلة كلية التربية الاساسية**، المجلد 20، العدد 86، (جامعة بغداد: كلية الاعلام، 2014)، ص 427.

([2]) زكية حقي إسماعيل، "لا مساواة على حقوق المرأة العراقية"، **مجلة أوراق ديمقراطية**، العدد الخامس، (مركز العراق لمعلومات الديمقراطية: أيلول/ 2005)، ص 22.

([3]) ازهار محمد عيلان، "المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014–الواقع والتحديات–"، مصدر سبق ذكره ، ص80.

([4]) عماد مؤيد جاسم، "المشاركة السياسية في المجتمع العراقي دراسة تحليلية"، **مجلة قضايا سياسية**، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2006)، ص 83.

ونتيجة تراجع الجانب الامني وما رافقهُ موجة التفجيرات المتكررة وتزايد الضحايا المدنيين ومن بين هذه الضحايا النساء وكذلك ظهور ظاهرة الاختطاف الذي تعرضت له المرأة العراقية وبث الرعب في العوائل والاسر العراقية مما حد من مشاركتها في المجال السياسي والمجالات الاخرى، وفي الوقت نفسه لوحظ تصاعد وتيرة العنف السياسي نتيجة النزاعات العشائرية والطائفية وهذا يؤثر كلهُ على الاستقرار السياسي ويخلق بيئة تسودها الفوضى الامنية وينعكس هذا بالنتيجة على التمكين السياسي للمرأة وعزوفها عن العمل السياسي نتيجة الاوضاع الامنية المتردية[1].

ومن الادلة الحية على انعكاس الامن تعرض المرأة العراقية لعملية الاغتيال وهذا أيضاً ما تعرضت له السيدة "عقيلة الهاشمي" عضو الحكومة الانتقالية المؤقتة في عام 2003 وكذلك اغتيال "الشيخة لميعة عيد خدوري" عضو مجلس الحكم الانتقالي عام 2005[2].

وان ظاهرة العنف السياسي التي مازالت قائمة في المجتمع العراقي تداخلت مع العنف الاجتماعي والذي تم اعادته وفق مبررات جديدة إذ اضطرت بعض النساء من ترك وظائفهن وعملهن خوفاً من التعرض للقتل من الجماعات المتطرفة التي كانت ومازالت سائدة في المجتمع العراقي[3].

ونتيجة الظروف والتغيرات التي مرت بالعراق بعد عام 2003 تم الاعتماد على النظام التوافقي الديمقراطي وكان لهُ تأثير كبير على الدور والتمكين السياسي للمرأة العراقية فكان لابد أن تخضع لنظام المحاصصات الطائفية التي تتميز بها هذه الديمقراطية وترك هذا اثراً كبيراً على مبدأ الجدارة والتعليم والكفاءة لذا اصبحت المرأة ضحية التسويات السياسية لقادة الاحزاب السياسية[4].

([1]) بدرية صالح عبد الله، "الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد الرابع، العدد الثاني، (جامعة بغداد: 2015)، ص 247.

([2]) مشروع تطوير القانون في العراق، **الامتثال القانوني والواقعي ضمن المعايير القانونية الدولية**، مصدر سبق ذكره ، ص16.

([3]) ازهار محمد عيلان، "المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014–الواقع والتحديات–"، مصدر سبق ذكره ، ص 81.

([4]) عبد الجبار احمد عبد الله وهدى محمد مثنى، "السلوك السياسي للمرأة العراقية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 42، السنة 22، (جامعة بغداد: كانون الثاني–حزيران/ 2011)، ص 60.

وفي الوقت نفسه أن البيئة السياسية في العراق تعاني من الضعف ومن ثقافة غير ديمقراطية وقد ولد كل هذا تحديات وعوائق أمام المرأة في الميدان السياسي، فضلاً عن أن العراق ينقصهُ هيئات ومؤسسات داخل الاحزاب السياسية تعمل على تشجيع ودعم المرأة في العمل السياسي[1].

أما على مستوى صنع القرار واتخاذ القوانين والقرارات التشريعية فإنهُ غالباً ما يتم اقصاء المرأة عنها، فالمرأة العراقية دائماً تكون مستبعدة عن هيئات رئاسة مجلس النواب وعن رئاسة بعض اللجان البرلمانية والاقتصادية والسياسية التي عادة ما تقسم وفق المعيار العرقي والطائفي، وحسب التقارير والاحصائيات الواردة فإن اللجان البرلمانية منذ عام 2006 وإلى عام 2018 فإن توزيع المرأة على هذه اللجان فيه تمييز واضح فقد حصلت المرأة على اللجان ذات الطابع المجتمعي والاسري أما اللجان ذات الطابع التشريعي والاقتصادي والسياسي فقد غيبت عنها تماماً[2]. فحسب التقرير الصادر عام 2014 نجد ان تمثيل النساء في لجان حقوق الانسان والتربية والتعليم والخدمات والعمل والهجرة والمهجرين بلغت "60%" بينما كان التمثيل في اللجان الاقتصادية والاعمار والاستثمار بلغت "23%"، أما اللجنة المالية بلغت "29%"[3].

أما حسب التقرير الصادر عام 2019، فقد أكد على اقصاء النساء عن لجنة العشائر والمصالحة الوطنية والأمن والدفاع، في حين بقيت نسبة مساهمة المرأة في لجان التربية والتعليم والخدمات هي الأكثر ارتفاعاً إذ وصلت أكثر من "50%" في حين أولت اربع نائبات رئاسة بعض اللجان منها "الاسرة والطفل والمرأة، التربية، الاعلام والثقافة ومؤسسات المجتمع المدني" وكانت هذه من اجمالي 25 لجنة برلمانية في الدورة الانتخابية البرلمانية لعام 2018[4]. ولم تعمل السلطة التشريعية على تشريع قوانين تعمل على حماية المرأة العراقية من الضعف والتهميش منها قانون العنف الاسري[5].

([1]) المرأة في مجلس النواب، **الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة**، مصدر سبق ذكره ، ص 28.

([2]) نبراس المعموري، **المرأة العراقية في مراكز صنع القرار بعد عام 2003**، مصدر سبق ذكره ، ص 4.

([3]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2014، **النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها**، مصدر سبق ذكره، ص 49.

([4]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، **النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة**، مصدر سبق ذكره،ص9.

([5]) المصدر نفسه : ص 9.

وأفرغ نظام الكوتا النسائية من مضمونه الحقيقي، إذ أصبح الغاية منه هو فقط ملئ المقاعد البرلمانية دون ان يكون للمرأة العراقية دور في إحداث التغيير في البرلمان وذلك من خلال التمييز الواضح في تولي المرأة اللجان البرلمانية وتشريع القوانين.

وفيما يخص الأحزاب السياسية فأن تأثيرها كبير على المرأة من خلال أقصائها عن مراكز صنع القرار والقيادة، إذ معظم الاحزاب ليس فيها أي تمثيل للمرأة في مراكز القيادة وهذا يعد تمييزاً واضحاً ضد المشاركة السياسية للمرأة، على الرغم من أن الاحزاب السياسية تسعى إلى ضمان عضوية النساء فيها بصورة كبيرة وذلك لأغراض سياسية فقط[1].

وهناك قسم آخر من الاحزاب السياسية تكون أقل اهتماماً بالتنشئة السياسية والحزبية للمرأة العراقية في العمل السياسي وخاصة بعد ما اصبحت مشاركتها في الحياة السياسية ضرورة مهمة[2].

فإن وصول وأداء المرأة في السلطة التشريعية يرتبط بصورة مباشرة بسيطرة الاحزاب والتيارات السياسية ومن ثم تكون المرأة ملتزمة بصورة كلية ببرنامج الكتلة والحزب، وتكون غاية الاحزاب السياسي من دمج المرأة في عضويتها هو ضمان فوز الحزب في الانتخابات[3]، فضلاً عن تأثير الاحزاب السياسية للمرأة كصانعة سلام عندما تكون عضوة في حزب ويكون هذا الحزب طرفاً في نزاع وهنا يثير اشكالية كبيرة في ابعاد نفسها في العمل لتشارك في تحركات ومشاريع سلمية، وهذا له تأثير كبير في تراجع عمل المرأة في البرلمان بخصوص هذا الاتجاه[4].

وإن تأثير الأحزاب السياسية في عمل المرأة في الحياة السياسية سلبي دائماً ويجعلها تابعةً له، دون أن يكون لها أي دور قيادي فيها.

ثانياً: المعوقات الاقتصادية

([1]) المرأة في مجلس النواب، **الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة**، مصدر سبق ذكره ، ص 27.

([2]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2014، **النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها**، مصدر سبق ذكره ، ص54.

([3]) ازهار محمد عيلان،"المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014–الواقع والتحديات–"، مصدر سبق ذكره ، ص88.

([4]) المرأة في مجلس النواب، **الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة**، مصدر سبق ذكره ، ص 28.

هناك مجموعة من المعوقات الاقتصادية التي لها تأثير كبير في التمكين السياسي للمرأة العراقية وفي مقدمتها ازمة الحصار الاقتصادي فضلاً عن الحروب التي مر بها العراق كان له التأثير الكبير والخطير على مكانة المرأة في المجتمع إذ إن الوضع الاقتصادي المتردي في العراق يؤثر على ممارسة عملها في الحياة العامة بشكل عام ودخولها وممارستها للعمل في المجال السياسي بشكل خاص[1].

واصبح الاقتصاد العراقي يعاني منذ عام 2003 من مشكلة البطالة إذ وصلت إلى "28,10%" واخذت بالارتفاع وصولاً عام 2008 إلى "28,27%" وهي نسبة خطيرة وكبيرة وهذا كان نتيجة ضعف وشل عملة الانتاج الوطني بسبب الحروب وما دمرته من بنى تحتية فضلاً عن اعمال نهب وتخريب للممتلكات العامة كافة وهذا ما جعل النشاط الاقتصادي يواجه تحديات كبيرة ولها تأثير على المجتمع العراقي بجميع فئاته[2].

ونتيجة مظاهر النزاعات والعنف اصبح العراق يعيش حالة من الركود الاقتصادي وقد رافق ذلك توقف المنشآت التابعة للدولة عن الانتاج فضلاً عن تدهور منشآت القطاع الخاص فأصبحت ظاهرة البطالة منتشرة في العراق على نطاق واسع بين فئة الشباب وخاصة الخريجين الذين يعانون من نقص في مهارات التدريب والتأهيل والمعارف الحديثة إذ بدأ الاقتصاد المعرفة يختفي في العراق تماماً[3].

لهذا أصبحت هذه الظاهرة منتشرة بصورة واسعة في أعداد النساء بشكل اكبر من البطالة المنتشرة في صفوف الرجال وان معدلاتها أضحت تؤثر على مجموع القادرين على العمل لكنها تكون متباينة بين النساء والرجال وهي دائماً تصب في غير مصلحة النساء[4].

([1]) بدرية صالح عبد الله، "الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مصدر سبق ذكره ، ص 246.

([2]) مي حمودي عبد الله الشمري، "واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والثلاثون، (جامعة بغداد: 2013)، ص ص 142–143.

([3]) عيادة سعيد حسين، "البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها–سبل معالجتها"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد 4، العدد 8، (جامعة الأنبار: 2012)، ص 92.

([4]) **واقع المرأة في المجتمع العراقي**، (بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع):
http://www.ar.irakipedia

وان واقع المرأة العراقية في مجال القوى العاملة بدأ بالانهيار والتدهور خاصة بعد عام 2003 وإلى حد الآن إذ انخفض عددهن إلى "22%" في عام 2008 وهذا عمل على ارتفاع البطالة في صفوف النساء إلى "5%"[1].

وكذلك نلحظ انخفاض وضعف مستويات التمكين الاقتصادي في المناطق المحررة التي تشمل كل من محافظة "نينوى وصلاح الدين والانبار" إذ ارتفعت نسبة النساء المعيلات لأسرهن وهذا ضاعف معدلات الفقر في هذه المحافظات التي وصلت إلى "41%" عام 2014 فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت "20%" وذلك حسب تقرير مسح الأمن الغذائي عام 2016 ومن ثم هذا يكون ذات تأثير كبير في المستوى التعليمي والصحي والاقتصادي للمرأة العراقية بصورة عامة[2].

وبسبب الأوضاع الاقتصادية في البلاد فإن الفئة العمرية التي تشمل من 15–29 يبحثن عن عمل وهناك صعوبة كبيرة للمرأة العراقية في الحصول على عمل وخاصة المتعلمات منهن، فإن البطالة بالنساء الحاصلات على شهادة البكالوريوس وصلت إلى "68%" أما النساء الحاصلات على شهادة عليا ابتدأ من الدبلوم وصولاً للدكتوراه وصلت إلى "41%"[3].

فضلاً عن ذلك هناك مجموعة من التحديات تواجه المرأة العراقية في عملها منها[4]:

1. هناك صعوبة كبيرة في قدرة النساء على الانتقال من عمل إلى عمل آخر فضلاً عن الحصول على عمل جديد.
2. وجود اسهام ومشاركة للرجال في الاعمال والوظائف التي كانت النساء تشغلها وذلك لمواجهة الارتفاع المتوقع في تكاليف المواد والخدمات والسلع وأن المرأة العراقية لا تستطيع العمل على تعويض اجرها المنخفض بسبب هذا الارتفاع من خلال العمل في وظيفة اخرى وذلك بسبب مسؤوليتها الاجتماعية في محيط بيئة البيت والعائلة.

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **صحيفة حول المرأة في العراق**، ص 1، (منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع): www.iauiraq.org.

([2]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام2019،**النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة**،مصدر سبق ذكره، ص4.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **صحيفة حول المرأة في العراق**، مصدر سبق ذكره ، ص 2.

([4]) محمد جلال الاتروشي، "حقوق المرأة العاملة العراقية في ظل المعايير الدولية والتشريعات الداخلية (دراسة مقارنة)"، **مجلة الكوفة**، مجلد 1، العدد 5، (2010)، ص ص 52–53.

3. ان النساء ذات الامكانيات التعليمية المحدودة تواجه صعوبة كبيرة من خلال التكيف مع التحولات الاقتصادية في العراق وخاصة الاعمال التي لا تتطلب فقط تعليماً مهنياً بصورة محدودة والتي غالباً ما ترتكز فيها الاعمال النسائية.

فضلاً عن هذا ان المرأة العراقية لم تتمتع باستقلاليتها الاقتصادية بسبب التحديات الاجتماعية إذ ان الكثير من النساء العراقيات تأثيرها في المجتمع محدود لعدم تمتعها بالحقوق الاقتصادية بصورة كلية من ناحية اختيار العمل بل أبعد من ذلك هناك تمييز كبير في الاجور بين الرجال والنساء في بعض قطاعات العمل وهذا مما يحد من مساهمة المرأة العراقية في تنمية القطاع الاقتصادي وازدهارهُ[1].

وتعمل كل هذه المعوقات على محدودية الفرص المتوفرة للمرأة في سوق العمل إذ يوجد العدد الكبير من النساء العاملات في القطاع العام وصلت نسبتهن إلى "94%" في حين ان النساء العاملات في القطاع الخاص بلغت نسبتهن "2%" فقط وهذا يُعد معوقاً كبيراً للمرأة العراقية في القطاع الخاص[2].

لهذا تُعد هذه المعوقات بمختلف أنواعها ذات تأثير كبير في تراجع التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية وبالنتيجة يكون له تأثير سلبي على تمثيلها السياسي.

ثالثاً: المعوقات الاجتماعية والثقافية

ان المجتمع العربي بثقافته الاجتماعية التقليدية عمل على تحديد دور المرأة العربية في ادوارها التقليدية في محيط اسرتها وليس لها الحرية الكاملة في تحقيق التنمية سواء أكانت السياسية أم الثقافية أم الاجتماعية منها، وهذا ما ينطبق على المجتمع العراقي، ان عزوف المرأة عن ممارسة دورها الفعال في تقدم وبناء المجتمع والذي لا يتم إلا ان تكون المرأة الطرف الأساسي فيه؛ وذلك بسبب التقاليد والعادات الاجتماعية السلبية والمفاهيم للموروث الاجتماعي فيما يخص دور المرأة العراقية[3].

وعملت المعتقدات الثقافية والاجتماعية والنفسية كلها على تقليل وضعف دور المرأة العراقية في المجال السياسي إذ يعارض الكثير من النساء العراقيات الدخول إلى معترك العمل السياسي وتعمل على

([1]) المعهد الديمقراطي الوطني، **اتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق**، تقرير عن نقاشات مجموعة التركيز في العراق، (العراق: كانون الاول ديسمبر/ 2018)، ص 13.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **صحيفة حول المرأة في العراق**، مصدر سبق ذكره ، ص 2.

([3]) ثائر رحيم كاظم، "معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية"، **مجلة جامعة بابل**، المجلد 24، العدد 2، (كلية العلوم السياسية: 2016)، ص ص 6-7.

اختيار اعمال تلائم شخصيتها وكيانها كامرأة؛ لأن التقاليد والنظرة المجتمعية تؤكد ان الرجال هم الأصلح والأفضل في المجال السياسي[1]؛ لأن معظم النساء في المجتمع العراقي تربت على الادوار النمطية والتقليدية بسبب تنشئتها الاجتماعية وهذا كان له انعكاس كبير على سلوكها السياسي[2].

وان التعاليم الدينية في المجتمع العراقي يحد من حرية المرأة في التمتع بالحقوق وخاصة منها الحقوق السياسية[3].

وفي الوقت نفسه ان الخطاب الديني له تأثير كبير على التمكين السياسي للمرأة العراقية وذلك لتفسيرات دينية التي تعارض مشاركة المرأة في الميدان السياسي[4]. وان الثقافة الدينية لها انعكاس كبير للدور السياسي للمرأة وخاصة ان بعض رجال الدين لا يعترفون بحق المرأة في التمثيل والمشاركة السياسية إذ يتعرض الكثير منهن إلى عمليات القتل والتهديد وهذا يؤثر على تمكينها السياسي[5].

وان المرأة بصورة خاصة في المجتمع العراقي الشرقي الذكوري ذات كيان سيكولوجي فهي تكون خاضعة وتابعة لسيطرة الرجل وهذا كان له انعكاس كبير على دور المرأة السياسي وعدم خوضها هذا المعترك بسبب الثقافة الذكورية فضلاً عن التقاليد والاعراف[6].

فضلاً عن ذلك ان الاعلام يؤدي دوراً كبيراً في التمثيل السياسي للمرأة العراقية لهذا تعمل بعض وسائل الاعلام على تهميش دور المرأة وتؤثر عليها بصورة سلبية وهذا يكون لهُ انعكاس كبير على تقدم المرأة في العمل السياسي بذريعة انها تفتقر إلى الخبرة والمهارة في القيادة السياسية والعمل السياسي[7].

([1]) بدرية صالح عبد الله، "الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مصدر سبق ذكره ، ص 247.

([2]) نبراس المعموري، **المرأة العراقية في مراكز صنع القرار بعد عام 2003**، مصدر سبق ذكره ، ص 6.

([3]) المعهد الديمقراطي الوطني، مصدر سبق ذكره ، ص 13.

([4]) المرأة في مجلس النواب، **الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة**، مصدر سبق ذكره ، ص 29.

([5]) بدرية صالح عبد الله، "الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مصدر سبق ذكره ، ص 246.

([6]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2014، **النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها**، مصدر سبق ذكره، ص 54.

([7]) المرأة في مجلس النواب، **الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة**، مصدر سبق ذكره ، ص 30.

ويعد عامل الامية من المعوقات الثقافية التي عانت ولاتزال تعاني منه المرأة العراقية إذ ارتفعت نسبة الامية في صفوف النساء عن "24%" وهي نسبة مرتفعة بالنسبة ما هي عليه في صفوف الرجال التي تصل إلى "11%" وان هذه النسبة تمتاز بالارتفاع لدى النساء الريفيات التي تتراوح اعمارهم ما بين 15–24 سنة إذ بلغت هذه النسبة "50%" وان سبب هذا الارتفاع عوامل الاجتماعية والثقافية التقليدية التي تحول دون حصول المرأة على التعليم والتي تتمثل بين المخاوف العائلية ورفض الوالدين فضلاً عن ارتفاع نسبة الزواج المبكر كل هذه المعوقات عملت على ازدياد معدلات الامية في صفوف النساء ومن ثم ان هذا التدني في مستويات التعليم أثّر على مشاركة المرأة في سوق العمل إذ ان هناك "14%" فقط من النساء العراقيات في مجال العمل أو يسعين الحصول على فرصة عمل وكل هذا يصب تأثيرهُ الكبير على ضعف التمكين السياسي للمرأة العراقية في المجال السياسي[1].

المطلب الثاني: حلول التمكين الساسي للمرأة العراقية

نتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الحلول من اجل تفعيل تمكين المرأة العراقية في المؤسسات الرسمية والتغلب على المؤثرات والمعوقات التي تواجهها منها:

أولاً: على المستوى التشريعي

ان الحلول التي يقدمها العامل التشريعي مهمة جداً وذلك لغرض زيادة مشاركة وتمكين المرأة العراقية على الصعيد السياسي وتتمثل هذه الحلول على المستوى التشريعي بالآتي:

1- لابد من تطبيق الدستور والقوانين بصورة فعلية لكي تعمل على ضمان المساواة بين الرجال والنساء في تولي المناصب السيادية والقضائية بصورة عادلة؛ لأن الحجج التي تؤكد جواز تولي المرأة هذه المناصب هي غير شرعية ومخالفة للقانون والدستور العراقي[2]، وهنا يجب الاعتماد على قاعدة بيانات من اجل استخدامها في تعيين النساء في المناصب السيادية العليا[3]، وهذا يعمل على زيادة

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **صحيفة حول المرأة في العراق**، مصدر سبق ذكره ، ص 1.

([2]) **الحماية الدستورية والقانونية لحقوق المرأة في العراق**، (بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع): http://www.fadhal.net.

([3]) سوزان عارف، "الكوتا النسائية، لماذا يقل عدد النساء في مراكز القرار"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2639، (2009)، ص 3.

الوعي والقدرة لدى المرأة بشأن القوانين والحرص على تنفيذها بشكل افضل في مجال القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يساهم في تغيير النظرة التقليدية والنمطية حيال دور المرأة في عملية صنع القرار السياسي[1].

2- العمل على انهاء جميع الاحكام التمييزية لدى بعض القوانين وذلك من خلال الأخذ بالتعديلات على التشريعات الوطنية وبهذا تتم الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة[2]. وتأكيد مراجعة التشريعات الوطنية النافذة وتطويرها فضلاً عن اصدار تشريعات جديدة وظيفتها تعمل على تأمين شروط تفعيل دور المرأة العراقية في مجال التمكين السياسي. وبالنتيجة ينعكس هذا على مشاركة المرأة في صياغة التشريعات والقوانين التي تنسجم مع توجهاتها الدولية فضلاً عن خصوصيتها الوطنية[3].

3- ضرورة متابعة تطبيق الاتفاقيات والالتزامات الدولية والتي يكون العراق طرفاً ومنها تنفيذ قرار مجلس الأمن ذو الرقم "1325" فيما يخص تفعيل وزيادة التمكين السياسي للمرأة العراقية فضلاًعن الاتفاقيات الدولية الأخرى منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيدوا" والعهود الدولية[4].

4- التأكيد على تعديل القوانين الانتخابية لكي يضمن تمثيل واسع للنساء على أساس المساواة والعدل وذلك من خلال احتساب عدد النساء اللواتي تم فوزهن بمقعد في البرلمان بأعلى الأصوات المعتمدة واللازمة خارج حساب الكوتا التي تم تحديدها في الدستور العراقي، واعتماد جميع الوسائل الكفيلة بضمان تحقيق نسبة أعلى من "25%" من المنصوص عليها في المادة "49" الفقرة "4" من الدستور العراقي، فضلاً عن اجراء تعديلات على القوانين الانتخابية من خلال ادراج نصاً "يتعلق بالكوتا النسائية بأن تنفرد قائمة خاصة لهن اسوة بكوتا الاقليات يقدمها كل كيان سياسي داخل في الانتخابات اضافة لقائمته الاعتيادية التي تكون مختلطة نساءً ورجالاً بحسب الترتيب الوارد في قانون الانتخابات"[5].

([1]) المعهد الديمقراطي الوطني، مصدر سبق ذكره ، ص 24.

([2]) **تقرير تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق**، المعهد العراقي، وبعثة الأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الانسكوا)، (العراق: 2020)، ص 8.

([3]) سنان صالح رشيد، **الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003**، ص455، (بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع): http://jcoplicy.uobaghdad.edu.iq.

([4]) المصدر نفسه : ص 37.

([5]) **تقرير تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق:** مصدر سبق ذكره ، ص 7.

5- تطوير هيكلية مجلس "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" بإضافة مادة تخصص فيها كوتا نسائية محددة فيها.

6- تفعيل الحماية القانونية للمرأة من كل أنواع وأشكال التهديد والعنف السياسي التي تتعرض لهُ من المعترك السياسي وخاصة في فترة الانتخابات وما بعدها وذلك من خلال توفير الرعاية والحماية الكاملة لها[1].

([1]) المصدر نفسه : ص 8.

ثانياً: على المستوى التنفيذي

لابد من ايجاد آلية وطنية تعمل على تعزيز القدرة المؤسساتية لدى المرأة العراقية وتتمثل هذه الآلية بمجموعة من الحلول منها:

1- ضرورة ادماج مفهوم ومصطلح التنوع الاجتماعي في السلطة التنفيذية والبرامج الحكومية ويعزز هذا من مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يلزم الحكومة بتواجد المرأة في مواقع صنع القرار السياسي على مختلف الاصعدة في السلطة التنفيذية[1].

2- وضع آليات وطنية فعالة للتمكين السياسي للمرأة يجب أن تتوافق مع الموارد المالية والبشرية المطلوبة وتكون قابلة للتنفيذ الكامل، فضلاً عن عقد استراتيجية مهمة تدعم الدور القيادي والسياسي للمرأة وتعمل على نشر ثقافة المساواة ومناهضة التمييز ضدها في المجتمع، وتكون هذه الاستراتيجية متوافقة مع السياسيين والبرلمانيين ورجال الدين فضلاً عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام[2].

3- اصلاح النظرة والصورة التقليدية ذات الجذور الاجتماعية والثقافية الموروثة في المجتمع وهذا يؤكد حقيقة أن المرأة كإنسان منجز وفعال في المجتمع[3]، ويتم هذا عن طريق إصلاح مناهج وأنظمة التعليم من أجل تغيير النظرة المجتمعية اتجاه المرأة والشعور بالمسؤولية واهمية دورها القيادي في المجتمع[4].

4- صياغة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية من خلال تقليص الفقر والتهميش للمرأة وذلك بعد الاعتماد على نمط جديد للتنمية يقلص الفروق والفجوات بين الجنسين على الصعيد الاقتصادي ومن ثم يساعد هذا على تطوير سوق العمل ويوفر الحماية الاجتماعية لهن[5]، وارتباط المرأة بعملية التنمية البشرية

([1]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، **النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة**، مصدر سبق ذكره ، ص11.

([2]) المرأة في مجلس النواب، **الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة**، مصدر سبق ذكره ، ص 41.

([3]) سنان صالح رشيد، **الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003**، مصدر سبق ذكره ، ص 457.

([4]) وفد جمهورية العراق، الدورة الخامسة والخمسون للجنة وضع المرأة، "**امكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك من أجل تمكين المرأة من الحصول على فرص العمل اللائق والمتفرغ**"، (نيويورك: 28 شباط-فبراير/ 2011)، ص 3.

([5]) **تقرير تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق:** مصدر سبق ذكره ، ص 9.

المستدامة بوصفها عنصراً رئيساً وفاعلاً وأنها جزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية العامة في الدولة، ومن ثم يعمل التمكين الاقتصادي للمرأة على حماية أمنها الانساني وحمايتها من مصادر العنف والتهميش والخوف الذي يهدد مكانتها وكرامتها في المجتمع[1].

5- على الحكومة العراقية ضمان توفر التمويل الانتخابي خلال فترة الانتخابات ويؤكد هذا ضرورة بناء قدرات النساء لقيادة الحملات الانتخابية فضلاً عن الظهور في الوسائل الاعلامية لتغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام وهذا يدعم موقفها الانتخابي ويعززه[2].

6- اشاعة ثقافة السلم والتسامح من خلال القضاء على ثقافة التهميش والهيمنة والحد من مظاهر العنف ضد المرأة ويكون ذلك من خلال تغيير وتعديل القوانين التي تكرس التمييز ضدها وبناء منظومة حقوقية كاملة تؤكد اهمية الحقوق السياسية للمرأة وتكون متوافقة مع مبادئ حقوق الانسان[3].

ثالثاً: على مستوى الاحزاب

تعد الاحزاب السياسية اكثر وسيلة ذات فعالية تتيح للنساء الوصول إلى المناصب السياسية، ويكون تأثير هذه الاحزاب على التمكين السياسي للمرأة العراقية تأثيراً كبيراً، وفي الوقت نفسه ان مشاركة المرأة تعود بالنتائج الايجابية على الاحزاب السياسية من خلال منحها وضع انتخابي افضل والوصول إلى مجموعات جديدة من الناخبين، اذن العلاقة طردية ما بين الاحزاب السياسية والتمكين السياسي للمرأة العراقية[4]، لكن في الوقت نفسه هناك مجموعة من المعوقات تضعها الاحزاب في ممارسة المرأة لدورها السياسي. لهذا هناك مجموعة من الحلول للتغلب على هذه المعوقات.

1- ضرورة تحديد هوية الحزب من ناحية يراعي قضايا المرأة والرجل من خلال هيكلية الحزب الداخلية على المستوى الوطني العام، فضلاً عن الاهتمام بقضايا النساء خاصة عند مناقشة التشريعات الخاصة بها والاهتمام ببناء مهارات وقدرات النساء المنضمات للحزب من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة التي توسع

([1]) سنان صالح رشيد، **الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003**، مصدر سبق ذكره ، ص 456.

([2]) **تقرير تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق:** مصدر سبق ذكره ، ص 8.

([3]) وفد جمهورية العراق، الدورة الخامسة والخمسون للجنة وضع المرأة، "**امكانية حصول النساء والفتيات**، مصدر سبق ذكره ، ص3.

([4]) سنان صالح رشيد، **الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003**، مصدر سبق ذكره ، ص 459.

عضويتهن في الحزب فضلاً عن تسلم مهام قيادية في المراكز الرئيسة وتحمل المسؤولية اتجاه الحزب[1].

2- وضع آليات داخل الاحزاب والتيارات السياسية وظيفتها تعمل على خلق مراكز دراسية وظيفتها تقوم بتقديم دراسات وبحوث احصائية تقيس مؤشر التمكين السياسي للمرأة[2].

3- لابد من تشجيع الاحزاب السياسية من خلال تقديم الدعم اللوجستي في مجال توفير الفرص التي تؤيد دورها وتمكينها السياسي للمرأة في المؤسسات الرسمية[3].

4- فيما يخص تعديل قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015 المادة 11، يجب ادراج "كوتا" بنسبة لا تقل عن 30 بالمائة لتمثيل المرأة في المراكز القيادية للأحزاب، ومن ثم يساهم هذا في بناء قدراتهن السياسية والقيادية[4].

5- تشكيل كتلة نسائية تكون متعددة الأحزاب وتضم نائبات تعمل هذه الكتلة بتقديم أنجازات مهمة وعالية الشأن وهو أمر في غاية الاهمية في بلورة فكرة بأن هؤلاء النائبات يعملن على أجندات تتخطى برامج الاحزاب السياسية المنتمية إليها هذه النائبات[5].

6- تبني تدابير مهمة تعمل على تعزيز مكانة المرأة ودورها في الاحزاب السياسية من خلال المتابعة النسوية لسياساتهم التي تتعلق بلوائح الحزب الداخلية من زاوية تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين فضلاً عن تبني سياسات تحمي النساء من مظاهر العنف السياسي الذي تتعرض له، والأخذ بقواعد السلوك السياسي القائم على اساس التفرقة بين اعضاء الحزب[6].

([1]) **تقرير تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق:** مصدر سبق ذكره ، ص 8.

([2]) وسيم حسام الدين الأحمد، **التمكين السياسي للمرأة العربية – دراسة مقارنة–**، مصدر سبق ذكره ، ص 168.

([3]) المرأة في مجلس النواب، **الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة**، مصدر سبق ذكره ، ص 38.

([4]) تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، **النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة**، مصدر سبق ذكره ، ص11.

([5]) المعهد الديمقراطي الوطني، مصدر سبق ذكره ، ص 34.

([6]) سندس عباس، **مشاركة المرأة السياسية**، الجزء المفقود من الانجاز، 2019/4/10، (بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع): http://www.iq.undp.org.

هذه هي أهم الحلول على جميع المستويات التي تتمثل بالجانب التشريعي والتنفيذي فضلاً عن الاحزاب السياسية التي من خلالها تستطيع المرأة العراقية التغلب على المؤثرات والتحديات التي تواجهها اثناء ممارستها للتمكين والعمل السياسي على صعيد المؤسسات الرسمية.

الخاتمة

إن أهمية التمكين الذي تتمتع به المرأة ودورها في النظام السياسي من خلال بيان تمثيلها وتمكينها على مختلف المستويات والأصعدة، لهذا ركزت دراسة البحث على بيان التمكين السياسي للمرأة بصورة عامة من خلال تعريف التمكين والتمكين السياسي للمرأة والتي توكد هذه المفاهيم جميعها على أهمية ممارسة المرأة حقوقها السياسية وبيان ضرورته للمرأة وممارسة نشاطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يخص الاعتراف الدستوري والقانوني، إذ نص الدستور العراقي لعام 2005 ونصوص المواد القانونية على اهمية ضرورة تمتع المرأة بحقوقها وتمكينها السياسي، فضلاً عن الاعتراف الدولي والذي يشمل العهود والاتفاقيات الدولية والتي تهتم بصورة خاصة بالجانب السياسي للمرأة.

وعلى الرغم من التغيير السياسي الذي حدث في العراق بعد عام 2003 وظهور مشاركة المرأة العراقية في المؤسسات الرسمية الثلاث، لكن التمكين السياسي للمرأة بقى محدوداً في السلطة التنفيذية والقضائية، أما في السلطة التشريعية بقي تمثيلها معتمداً بصورة كبيرة على نظام "الكوتا".

وهنا لابد من التأكيد على حقيقة مهمة إذ لم تشترك المرأة العراقية على قدم المساواة في مؤسسات السلطة وصنع القرار السياسي، فتمكينها يمثل التحدي الأكبر امام الحكومة والنظام السياسي الذي يدعو إلى مبادئ المشاركة السياسية العادلة والمتساوية للجميع.

ونتطلع إلى أن تحقق المرأة العراقية مكانتها في الميدان السياسي لتقدم أنجازات وطنية ملموسة على الرغم من أن تمكينها مرتبط بجملة من المؤثرات القانونية والسياسية والاقتصادية، وقد أظهر البحث الحاجة الضرورية والماسة لوضع مجموعة من المعالجات لإزالة الحواجز والعوائق التي تعترضها، لكي تستطيع ممارسة دورها القيادي في المؤسسات السيادية الرسمية.

التوصيات :

1. ضرورة تفعيل التمكين للمرأة العراقية في اشغال المناصب القيادية والإسهام في مختلف الأنشطة السياسية والمشاركة في مواقع صنع القرار السياسي ويكون كل هذا على أساس مبدأ المشاركة الجماعية وعدم التمييز.
2. ضرورة زيادة اهتمام مراكز البحوث والدراسات بالتعاون مع المؤسسات السياسية الرسمية من اجل دراسة ظروف عمل المرأة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلاً عن قيام بإعداد دورات وبرامج تدريبية تساهم في تطور قدرات التمكين السياسي للمرأة العراقية للعمل في هذه المؤسسات.
3. العمل على اعطاء دور للمرأة في قيادة اللجان السيادية والمهمة على صعيد السلطة التشريعية حسب تخصصها وكفاءتها العلمية.
4. دعم تمكين المرأة العراقية بوصفها صانعة للاستقرار السياسي والأمن والسلم في المجتمع.
5. لابد من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على بناء القيم الايجابية في المجتمع التي تؤمن بالدور السياسي للمرأة.

Conclusion:

The significance of women's empowerment and their role in the political system, emphasizing representation and empowerment across various levels and platforms, was the focus of this research. It highlighted women's political empowerment by defining empowerment and its political aspect. These concepts underscore the importance of women exercising their political rights and the necessity for women to engage in political, economic, and social activities.

Regarding constitutional and legal recognition, the Iraqi Constitution of 2005 and legal texts stress the importance of women's rights and their political

empowerment. International recognition, encompassing international covenants and agreements, particularly focuses on the political aspect of women.

Despite the political changes in Iraq post-2003 and the participation of Iraqi women in the three official branches, their political empowerment remained limited in the executive and judiciary branches. In the legislative branch, their representation largely relied on the "quota" system.

It is essential to emphasize the fact that Iraqi women have not participated equally in power institutions and decision-making. Empowering them presents the greatest challenge to the government and the political system, calling for the principles of fair and equal political participation for all.

We look forward to Iraqi women asserting their place in the political field to achieve tangible national accomplishments, even though their empowerment is linked to a range of legal, political, and economic influences. The research has demonstrated the urgent need to implement measures to remove barriers and obstacles hindering women's ability to play their leadership role in official sovereign institutions.

Recommendations:

1. The necessity to activate the empowerment of Iraqi women in leadership positions, contributing to various political activities and participating in decision-making positions based on the principle of collective participation and non-discrimination.

2. The importance of research centers collaborating with official political institutions to study the working conditions of women in legislative, executive, and judicial authorities. Additionally, creating training courses and programs that contribute to the development of political empowerment capabilities for Iraqi women to work in these institutions.

3. Working towards giving women a role in leading sovereign and specialized committees within the legislative authority according to their expertise and academic competence.

4. Supporting the empowerment of Iraqi women as creators of political stability, security, and peace in society.

5. Confronting political, economic, and social challenges and working to build positive values in society that believe in the political role of women.

المصادر والمراجع

اولا : الوثائق

1. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" عام 1979.
2. دستور جمهورية العراق النافذ لعام 2005.
3. العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
4. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
5. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم "16" لعام 2005.
6. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم "45" لعام 2013.
7. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2009 والذي عدل قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم "16" لعام 2005.

ثانيا: المعاجم والقواميس والموسوعات

1. رضا، أحمد، "**معجم متن اللغة**"، "بيروت: دار مكتبة الحياة، 1960".
2. عمر، أحمد مختار، "**معجم اللغة العربية المعاصرة**"، المجلد الأول، ط1، "القاهرة: عالم الكتب، 2008".
3. قنديل، أماني: "**الموسوعة العربية للمجتمع المدني، سلسلة العلوم الاجتماعية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية**"، "مصر: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008".

ثالثا: الكتب العربية

1. الاتحاد العام لنساء العراق، **المرأة العراقية، ارادة الاكتفاء وتحديات الحصار الجائر**، ط1، "بغداد: مطبعة سعيد، 2002".
2. الأحمد، وسيم حسام الدين، **التمكين السياسي للمرأة العربية – دراسة مقارنة–**، "الرياض: مركز الابحاث الواعدة في البحوث ودراسات المرأة، 2016".
3. بسيوني، محمود شريف، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان**، المجلد الاول، الوثائق العالمية، ط1، "القاهرة: دار الشروق، 2003".
4. ـــــــ ، محمود شريف، محي الدين، خالد، **الوثائق الدولية والاقليمية المعنية بالعدالة الجنائية**، ج1، "القاهرة: دار النهضة العربية، 2007".
5. تبسي، هالة سعيد، وآخرون، **حقوق المرأة في ظل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"**، ط1، "بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011".
6. الجنييد، مسك، **آليات تفصيل المشاركة السياسية للمرأة، الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث، النساء والسياسة، رؤى دينية–اشكاليات وحلول**، "صنعاء، عدن: 2004".

7. زنكة، هيفاء، "**المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي، في أحمد جابر، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة**"، ط1، "بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006".
8. سهام، بن رحو بن علال، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الأُطر النظرية والميدانية**، ط1، "برلين–المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018".
9. الصروخ، مليكة، **المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية**، الاعضاء بمنظمة المرأة العربية، ط1، "جمهورية مصر العربية: القاهرة، منظمة المرأة العربية، 2016".
10. عدلي، هويدا، وآخرون، **المشاركة السياسية للمرأة**، ط1، "جمهورية مصر العربية: مؤسسة فريدرش إيبرت، 2017".
11. نزال، ديما كنانة، **المرأة والانتخابات المحلية قصص نجاح**، ط1، "القدس: منشورات مفتاح، 2006".

رابعا : الكتب المترجمة

1. بالينغتون، جولي، واخرون، **تمكين المرأة من اجل احزاب سياسية اقوى، دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة**، ترجمة، أيمن حداد، "المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2016".

خامسا: المجلات والدوريات

1. الاتروشي، محمد جلال، "حقوق المرأة العاملة العراقية في ظل المعايير الدولية والتشريعات الداخلية "دراسة مقارنة""، **مجلة الكوفة**، مجلد 1، العدد 5، "2010".
2. إسماعيل، زكية حقي، "لا مساواة على حقوق المرأة العراقية"، **مجلة أوراق ديمقراطية**، العدد الخامس، "مركز العراق لمعلومات الديمقراطية: أيلول/ 2005".
3. بلول، صابر، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الثاني، "دمشق: 2009".
4. جاسم، عماد مؤيد، "المشاركة السياسية في المجتمع العراقي دراسة تحليلية"، **مجلة قضايا سياسية**، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، "جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2006".
5. جواد، بلقيس محمد، "المرأة العراقية والديمقراطية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 41، "جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية: السنة 21، تموز، كانون الأول– 2010".
6. حسين، عيادة سعيد، "البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها–سبل معالجتها"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد 4، العدد 8، "جامعة الأنبار: 2012".
7. حليم، نادية، "حقوق المرأة في التشريعات العربية دراسة مقارنة"، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد الرابع والاربعون، العدد الثالث، "القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، 2007".

8. الشمري، مي حمودي عبد الله، "واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام "2003" وسبل معالجتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والثلاثون، "جامعة بغداد: 2013".
9. شناوة، سليمان محمد، "لماذا الكوتا النسائية"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2892، "2010".
10. عارف، سوزان، "الكوتا النسائية، لماذا يقل عدد النساء في مراكز القرار"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2639، "2009".
11. عبد الله، بدرية صالح، "الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد الرابع، العدد الثاني، "جامعة بغداد: 2015".
12. عبد الله، عبد الجبار أحمد و مثنى، هدى محمد، "السلوك السياسي للمرأة العراقية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 42، السنة 22، "جامعة بغداد: كانون الثاني–حزيران/ 2011".
13. العكابي، انعام عبد الرضا سلطان، "حقوق المرأة في الدستور العراقي"، **مجلة كلية التربية الاساسية**، المجلد 20، العدد 86، "جامعة بغداد: كلية الاعلام، 2014".
14. عيلان، ازهار محمد، "المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014–الواقع والتحديات–"، **مجلة دراسات دولية**، العدد الثاني والستون، "جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2015".
15. كاظم، ثائر رحيم، "معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية"، **مجلة جامعة بابل**، المجلد 24، العدد 2، "كلية العلوم السياسية: 2016".
16. محمد، هالة منصور عبد الرحمن، "التمكين وعلاقتهُ بمشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تحليل سوسيولوجي"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد الخامس والاربعون، "مصر: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بنها، 2018".

سادسا : الرسائل والاطاريح

1. جريال، كهينة، "التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة "الجزائر وتونس والمغرب""، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، 2015.
2. حبيطوش، صباح، "التمكين السياسي للمرأة ودورها في تحقيق التنمية السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضيف بالمسيلة، 2014–2015.

سابعا: التقارير

1. الامم المتحدة، **اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادة 18**، التقارير الدورية الرابعة والخامسة والسادسة، المقدمة من الدول الاطراف، "العراق: 2011".
2. الامم المتحدة، **اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة**، الاعلانات والتحفظات والاعتراضات واشعارات فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، "نيويورك: 2010".

3. الامم المتحدة، **مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي تحديات واقتراحات**، "نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا "الاسكوا"، 2013".
4. برنامج الأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الانسانية لعام 2002: خلق فرص للأجيال القادمة**، "2002".
5. تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2014، **النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها**، الجلسة السابعة والخمسين، "العراق: شباط/ 2014".
6. تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، **النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة**، "العراق: شبكة النساء العراقيات، 2019".
7. **تقرير تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق**، المعهد العراقي، وبعثة الأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا "الانسكوا"، "العراق: 2020".
8. جمهورية العراق، **الخطة الوطنية لقرار مجلس الامن 1325**.
9. العراق، **خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن** "العراق: 2014-2018".
10. مجلس الأمن، **قرار 1325 "2000" الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته "4213"**، "المعقودة في 31 تشرين الاول/اكتوبر 2000".
11. المرأة في مجلس النواب، **الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة**، "العراق: المعهد العراقي، 2013.
12. المعهد الديمقراطي الوطني، **اتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق**، تقرير عن نقاشات مجموعة التركيز في العراق، "العراق: كانون الاول ديسمبر/ 2018".
13. المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بيجين، **اعلان منهاج عمل بيجين**، "الصين: 15 سبتمبر 1995".
14. وفد جمهورية العراق، الدورة الخامسة والخمسون للجنة وضع المرأة، **"امكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك من أجل تمكين المرأة من الحصول على فرص العمل اللائق والمتفرغ"**، "نيويورك: 28 شباط-فبراير/ 2011".

ثامنا : الانترنت

1. برنامج الامم المتحدة الانمائي، **صحيفة حول المرأة في العراق**، "منشورة في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع": www.iauiraq.org.
2. حسن، سندس عباس، **المشاركة السياسية للنساء في العراق، الفرص والتحديات**، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع": http:www.aswat.com/ar/node.

3. **الحماية الدستورية والقانونية لحقوق المرأة في العراق**، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع": http://www.fadhal.net.
4. رشيد، سنان صالح، **الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003**، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع": http://jcoplicy.uobaghdad.edu.iq.
5. الشمري، براء، سلام الجاف، **تمثيل رمزي للمرأة في حكومة الكاظمي يحيي مطالبات الكوتا**، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع": www.//alaraby.com.uk.
6. صادق، فرمان، **نساء العراق، نصف المجتمع 5% في الحكومة**، 2020/5/17 "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع": http://kirkuk.now.com.
7. عباس، سندس، **مشاركة المرأة السياسية**، الجزء المفقود من الانجاز، 2019/4/10، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع": http://www.iq.undp.org.
8. **مجلس النواب يصادق على أسماء الوزراء لشغل الحقائب الوزارية في الحكومية**، "منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع": www.awapp.org.
9. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **المرأة العربية والمشاركة السياسية: الحاضر والمستقبل**، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الأنترنيت" على الموقع": www.dmanjordonarglman.staties/wmfriew.php.
10. **مركز مساواة المرأة**، "منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع": www.ahewar.org/com.plia.
11. مشروع تطوير القانون في العراق، **الامتثال القانوني والواقعي ضمن المعايير القانونية الدولية**، تموز 2005، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع":www.apps.amercahbar.org/rol/publication/iraq/-statas-of-women.pdf
12. المعموري، نبراس، **المرأة العراقية في مراكز صنع القرار بعد عام 2003**، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع" : http://www.iqjf.info.
13. **واقع المرأة في المجتمع العراقي**، "بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على الموقع":http://www.ar.irakipedia

Sources and references

First: documents
1. The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW) in 1979.
2. The effective Constitution of the Republic of Iraq of 2005.
3. The Covenant on Civil and Political Rights.
4. The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.
5. Iraqi Parliament Elections Law No. 16 of 2005.
6. Iraqi Parliament Elections Law No. 45 of 2013.
7. The Iraqi House of Representatives Elections Law of 2009, which amended the Iraqi House of Representatives Elections Law No. 16 of 2005.
Second: Dictionaries, dictionaries and encyclopedias
1. Reda, Ahmed, "Dictionary of the Language Text," Beirut: Al-Hayat Library Publishing House, 1960.
2. Omar, Ahmed Mukhtar, "Dictionary of the Contemporary Arabic Language," first volume, 1st edition, "Cairo: Alam al-Kutub, 2008."
3. Qandil, Amani: "The Arab Encyclopedia of Civil Society, Social Sciences Series, The Arab Network for Non-Governmental Organizations," "Egypt: Family Library, Egyptian General Book Authority, 2008."
Third: Arabic books
1. General Union of Iraqi Women, Iraqi Women, The Will to Sufficiency and the Challenges of the Unjust Siege, 1st edition, "Baghdad: Saeed Press, 2002."
2. Al-Ahmad, Waseem Hussam Al-Din, The Political Empowerment of Arab Women - A Comparative Study - "Riyadh: Promising Research Center in Women's Research and Studies, 2016."
3. Bassiouni, Mahmoud Sharif, International Documents Concerning Human Rights, Volume One, Universal Documents, 1st edition, "Cairo: Dar Al-Shorouk, 2003."
4. ———————————————————————————, Mahmoud Sharif, Mohieddin, Khaled, International and Regional Documents Concerned with Criminal Justice, Part 1, "Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2007."
5. Tepsi, Hala Saeed, and others, Women's Rights under the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW), 1st edition, "Beirut: Al-Halabi Human Rights Publications, 2011."
6. Al-Junaid, Misk, Mechanisms for Detailing Women's Political Participation, Second and Third Democratic Forum, Women and Politics, Religious Visions - Problems and Solutions, "Sanaa, Aden: 2004."
7. Zanka, Haifa, "Iraqi Women and the American Occupation Discourse, in Ahmed Jaber, Arab Women in Struggle Confrontation and Public Participation," 1st edition, "Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2006."

8. Siham, Ben Rahou Ben Allal, The Political Empowerment of Algerian Women: A Study in Theoretical and Field Frameworks, 1st edition, "Berlin-Germany: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2018."
9. Al-Saroukh, Malika, Women in the Electoral Laws of Arab Countries, Members of the Arab Women's Organization, 1st edition, "The Arab Republic of Egypt: Cairo, Arab Women's Organization, 2016."
10. Adly, Howaida, and others, Women's Political Participation, 1st edition, "Arab Republic of Egypt: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2017."
11. Nazzal, Dima Kenana, Women and Local Elections Success Stories, 1st edition, "Jerusalem: Muftah Publications, 2006."

Fourth: Translated books

1. Ballington, Julie, and others, Empowering Women for Stronger Political Parties, A Guide to Good Practices for Advancing Women's Political Participation, translated by Ayman Haddad, "National Democratic Institute for International Affairs: United Nations Development Programme, 2016.

Fifth: Magazines and periodicals

1. Al-Atrushi, Muhammad Jalal, "The Rights of Iraqi Working Women Under International Standards and Internal Legislation "A Comparative Study," Kufa Magazine, Volume 1, Issue 5, 2010.
2. Ismail, Zakia Haqqi, "There is no equality in the rights of Iraqi women," Democratic Papers magazine, issue five, "Iraq Democracy Information Center: September 2005."
3. Baloul, Saber, "The Political Empowerment of Arab Women between International Decisions and Orientations and Reality," Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 25, Issue Two, "Damascus: 2009."
4. Jassim, Imad Moayyad, "Political Participation in Iraqi Society An Analytical Study," Political Issues Journal, Volume Three, Issue Eleven, "Al-Nahrain University: College of Political Sciences, 2006."
5. Jawad, Balqis Muhammad, "Iraqi Women and Democracy," Journal of Political Science, No. 41, "University of Baghdad, College of Political Science: Year 21, July, December 2010."
6. Hussein, Saeed Ayada, "Unemployment in the Iraqi Economy: Its Causes - Ways to Address It," Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 4, Issue 8, "Anbar University: 2012."
7. Halim, Nadia, "Women's Rights in Arab Legislation A Comparative Study," National Social Journal, Volume Forty-Four, Issue Three, "Cairo: National Center for Social and Criminological Research in Cairo, 2007."
8. Al-Shammari, Mai Hamoudi Abdullah, "The reality and causes of unemployment in Iraq after 2003 and ways to address it," Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, Issue Thirty-Seven, University of Baghdad: 2013.
9. Shinawa, Suleiman Muhammad, "Why the Women's Quota," Al-Hiwar Al-Mutamaddin Magazine, No. 2892, "2010."

10. Arif, Suzan, "The Women's Quota, Why is the Number of Women in Decision Positions Less," Al-Hiwar Al-Mutamaddin Magazine, Issue 2639, "2009."
11. Abdullah, Badriya Saleh, "The Political Role of Women in Iraq after 2003," Journal of Legal and Political Sciences, Volume Four, Issue Two, University of Baghdad: 2015.
12. Abdullah, Abdul-Jabbar Ahmed and Muthanna, Hoda Muhammad, "Political Behavior of Iraqi Women," Journal of Political Science, No. 42, Year 22, "University of Baghdad: January-June 2011."
13. Al-Akabi, Inaam Abdel-Rida Sultan, "Women's Rights in the Iraqi Constitution," Journal of the College of Basic Education, Volume 20, Issue 86, "University of Baghdad: College of Information, 2014."
14. Aylan, Azhar Muhammad, "Political Participation of Iraqi Women in the 2014 Elections - Reality and Challenges," Journal of International Studies, Issue Sixty-Two, University of Baghdad: Center for Strategic and International Studies, 2015.
15. Kazem, Thaer Rahim, "Obstacles to women's empowerment in Iraqi society, a field study at Al-Qadisiyah University," Babylon University Journal, Volume 24, Issue 2, "College of Political Sciences: 2016."
16. Muhammad, Hala Mansour Abdel Rahman, "Empowerment and its relationship to women's participation in political parties: a sociological analysis," Middle East Research Journal, Issue Forty-Five, "Egypt: Higher Institute of Social Service, Benha, 2018.

Sixth: Theses and dissertations

1. Jharial, Kahina, "The Political Empowerment of Maghreb Women between Discourse and Practice "Algeria, Tunisia and Morocco," unpublished master's thesis, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mammeri University-Tizi Ouzou, 2015.
2. Habitoush, Sabah, "The political empowerment of women and their role in achieving political development," unpublished master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Boudif University in M'sila, 2014-2015.

Seventh: Reports

1. United Nations, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, Consideration of Reports Submitted by States Parties Under Article 18, Fourth, Fifth and Sixth Periodic Reports Submitted by States Parties, "Iraq: 2011".
2. United Nations, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, Declarations, Reservations, Objections and Notices in Relation to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, New York: 2010.
3. United Nations, Arab Women's Participation in Political Action, Challenges and Suggestions, "New York: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2013."
4. The United Nations Program and the Arab Fund for Economic and Social Development, Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations, "2002".
5. Shadow Report to the CEDAW Committee 2014, Iraqi Women in Armed Conflict and Beyond, Fifty-seventh Session, "Iraq: February 2014."

6. Shadow Report to the CEDAW Committee in 2019, Iraqi Women and the Challenges of Security, Peace and Justice, "Iraq: Iraqi Women's Network, 2019."
7. Report on Strengthening Women's Political Participation in Iraq, the Iraqi Institute, the United Nations Mission, and the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), "Iraq: 2020."
8. Republic of Iraq, National Plan for Security Council Resolution 1325.
9. Iraq, National Action Plan to Implement UN Security Council Resolution No. 1325 on Women, Peace and Security "Iraq: 2014-2018".
10. Security Council, Resolution 1325 (2000), which was adopted by the Security Council at its 4213th session, held on 31 October 2000.
11. Women in the House of Representatives, Lessons Learned and Case Studies Report, "Iraq: The Iraqi Institute, 2013.
12. National Democratic Institute, Creating New Opportunities for Women in Iraq, Report on Focus Group Discussions in Iraq, "Iraq: December 2018."
13. Fourth World Conference on Women, Beijing, Declaration of the Beijing Platform for Action, "China: September 15, 1995."
14.Delegation of the Republic of Iraq, Fifty-fifth Session of the Commission on the Status of Women, "The Access and Participation of Women and Girls in Education, Training, Science and Technology in Order to Enabling Women to Obtain Decent and Full-Time Work Opportunities," New York: February 28, 2011.

Eighth: The Internet
1. United Nations Development Programme, a newspaper about women in Iraq, "published on the International Information Network on the website": www.iauiraq.org.
2. Hassan, Sundos Abbas, Women's Political Participation in Iraq, Opportunities and Challenges, "Research published on the International Information Network on the Internet": http:www.aswat.com/ar/node.
3. Constitutional and legal protection of women's rights in Iraq, "Research published on the International Information Network on the Internet": http://www.fadhal.net.
4. Rashid, Sinan Saleh, The Political Role of Iraqi Women After 2003, "Research Published on the International Information Network on the Internet": http://jcoplicy.uobaghdad.edu.iq.
5. Al-Shammari, Baraa, Salam Al-Jaf, Symbolic representation of women in Al-Kadhimi's government revives quota demands, "Research published on the International Information Network on the website": www.//alaraby.com.uk.
6. Sadiq, Farman, Iraqi women, half of society 5% in the government, 5/17/2020, "Research published on the International Information Network on the website": http://kirkuk.now.com.
7. Abbas, Sondos, Women's Political Participation, The Missing Part of Achievement, 4/10/2019, "Research published on the International Information Network on the website": http://www.iq.undp.org.
8. The House of Representatives approves the names of ministers to fill ministerial portfolios in the government, "published on the Internet on the website": www.awapp.org.

9. Gulf Center for Strategic Studies, Arab Women and Political Participation: Present and Future, "Research published on the International Information Network on the Internet": www.dmanjordonarglman.staties/wmfriew.php.
10. Center for Women's Equality, "published on the Internet on the website": www.ahewar.org/com.plia.
11. The Law Development Project in Iraq, Legal and Factual Compliance within International Legal Standards, July 2005, "Research published on the Internet on the website": www.apps.amercahbar.org/rol/publication/iraq/-statas- of-women.pdf
12. Al-Mamouri, Nibras, Iraqi women in decision-making positions after 2003, "Research published on the International Information Network on the Internet": http://www.iqjf.info.
13.The reality of women in Iraqi society, "Research published on the International Information Network on the Internet": http://www.ar.irakipedia.